

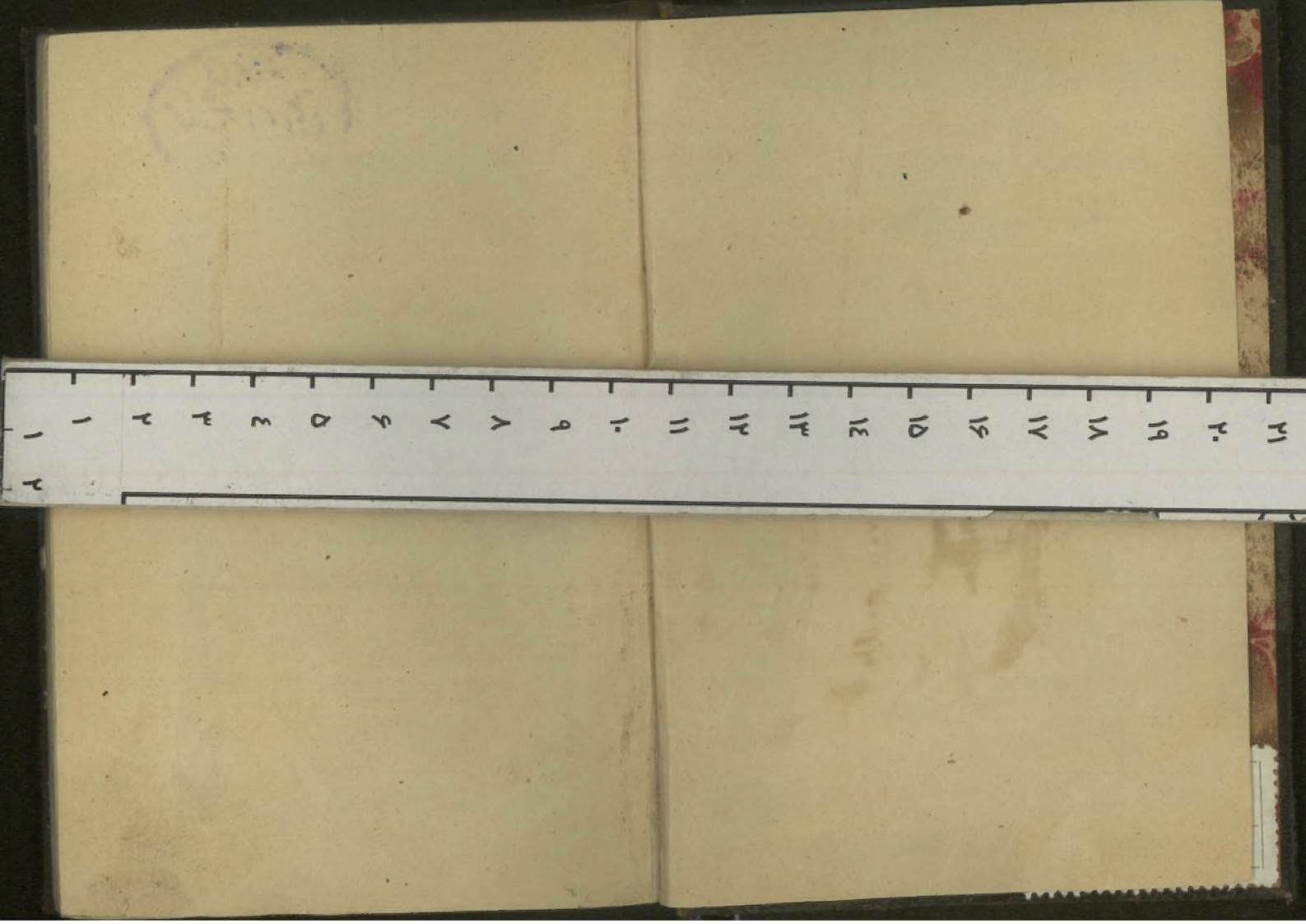
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۴۲۳



خطی اهدائی		۴۲۳
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
<div style="display: flex; justify-content: space-between;"> <div> <p>مؤلف ( )</p> <p>مطبع ( )</p> <p>آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی</p> </div> <div> <p>کتاب</p> <p>نیمه اطفال</p> <p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> </div> <div> <p>شماره ثبت کتاب</p> <p>۱۱۱۸</p> <p>۴۶۰۰</p> </div> </div>		

2 1  
1  
2  
3  
3  
Q  
5  
8  
7  
6  
-1  
11  
11  
11  
31



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي استس قواعداً للحكام ورفع دعائم الاسلام  
وميز لعباده كلالاً من الحرام وختم للاديان بافضل ختام  
وجعل شريعة محمد مودعةً للامم الى يوم القيام ولتمتها  
بخلافة علي امير المؤمنين عليه السلام وعمرت له الامم  
الكرام **وبعد** فقد سئلني جمع من الاتقياء وطائفة  
من الاخوان الاصفياء ان اكتب لهم رسالة محتوية  
على اصول الواجبات وايضاح ما افترضه الله من  
العبادات والاعتقادات فاجبتهم الى ذلك وسلك  
فيها افضل الله اوضح المسالك ورجاني من كافة  
الاخوان الكرام الناظرين اليها ولو بعد مرور  
الازمان والايام ان يشركون في صالح الذمعة  
ويستأوا الله ان يخرجني على تاليفها خير الجزاء وتمتها

ختم

كتاب شواهد على الحق

بقية الطالب في معرفة المفروض والواجب وقد رتبتهما  
على مطلبين **الاول** في اصول الايمان ويلزم بها العلم  
عن الدلائل بطريق العلم واليقين ولا يكفي الظن بالتقليد  
والحدس والتخمين وهو خمسة اصول الاسلام منها  
ثلاثة متي محمد واحداً منها اوشك فقد كفر **القول**  
معرفة الله ويكفي في اثباته ومعرفة صفاته النظر  
في الآثار وتصرف القلب والتهار وما تروى من عجائب  
المخلوقات في الارضين والسموات من سائر المخلوقات  
وجميع صورها الحيوانات وغيرها من الموجودات  
فان في تدبرها وتقلب اجزائها برهاناً واضحاً على وحدانيتها  
وانتمائها الى صانع موجود واجب الوجود في ذاته  
غني عن الموجودات قد يسمي ذلك ذاتاً مبدئي حتى  
تأود عالم متصف بهذه الصفات من حيث الذات

بل هو عين الذات فتكون قد تميزت عامته بجميع المقدرات  
 وعلى عامته بجميع المعلومات لا يستواء جميع المعلومات  
 والمقدورات بالنسبة الى الذات وقدمه مستانز  
 لنفي ما يقتضي الحدوث كالحتمية والعرضية والصد  
 والمثلية والزمنية البصرية وورود الحوادث في الحوادث  
 والاتحاد والاختصاص بكون اوجهه اثنان والفرج  
 والذات واللام والفرج والحزن ومقتضى عبوديته  
 نفي الشريك وثبوت الكلام والامر والنهي والقهر والحر  
 والملك والملاكون والالتزيم عن صفات النقص والجمع  
 لصفات الكمال **وهذه العلام** وسيجي بيانها فيما مضى  
 العلم الذي بثوته بجميع الكيفيات فيثبت له صفت  
 الادراك وهو العلم بفحو الانكشاف الخاص دون الجاح  
 المتعينة للحدوث وبذلك صح وصفه بالشمع البصير

دفعها

ونحو ذلك قيل عن الله كما انه يعبر عن القدرات فيقال  
 يد الله والوجه في ثبوتها لا يمكن صدور تلك الاضداد  
 المحكمة المتقنة الا من هو وحده الذات مبدأ فيض جميع  
 الكمالات وليس سوى اتحاد المختار والملكات الجوار  
 فمن قصرت الاوهام عن معرفة كنه جبروته وتفاضل  
 الافهام عن ادراك حقيقة ملكوته تبارك الله رب  
 العالمين ويمكن اثبات اكثر هذه الصفات بصريح  
 الايات ومقارن التراكيب فان بعد اثبات الواجب  
 وعدله من طريق العقل يمكن اثبات باقي الاصول  
 من طريق المنقول ولا يجب العلم بالصفات تفصيلاً  
 بل يكفي معرفة اتمه تعالى بجامع لصفات الكمال منزه  
 عن صفات النقص **الثاني** من اصول الاصول النبوة  
 ويلزم على هذه الاية ان يعلم ان العلم بصفات

التمويل والى والمفروضة طاعة على كافة المكلفين  
وعلىنا والواسطة بين الله وبين الناس ومن تورع عنه  
الله من كافة المعاصي والادناس محمد بن عبد الله بن  
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر  
بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمية بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
واقه أمة نبوت وهبت ويكفي في اثبات ذلك لزومه  
وجود الحجج ممدى الذم لقطع معاذير المخالفين ولا يفي  
الناس على الله حجة كما دل على ذلك العقل والظن  
لنا حجة بعد وصية العيسى وقد اقرضوا معان كل من  
الذي التوق قد فقه الله وأبطل حججه وأبان حججه  
عاطف ليس ذلك إلا كون الناس في حرج ومضيق ويطلب

الباطل

الباطل على الحق ولا قبل شريعتهم الغش والابتغال وتزاد  
ظهوراً وكيف يرضى العقل والعقلاء بأن الله يدع هذه  
الامة مصممين على باطلهم فيما بلغ من الزمان الى  
يومنا هذا ما يزيد على الف ومائتي سنة ولا يرسلهم  
ولا يخبرهم ولا يبين لهم على انهم معذرون بما  
راوا من المعاجير وسعوا لاثمها من بعد عهد عن  
نعمي النبي فانه لا يكلف الايمان سماع ونقل اليد وتواتر  
ولو كلفهم ثباتاً على ذلك لكان تكليفاً بما لا يطاق  
ولا قد تلحق خبرنا ولا تثبت النبوة لبطلان نبوة الانبياء  
ولو ان البغيد عن نعمي النبي لم يضر بالتابع الاخبار  
المتواترة لما وجب الاقرار ممن يتأخر من ائمة السلف  
عن انبيائهم بنبوتهم ثم كيف يثبت عندنا نبوة الانبياء  
الناظرين معاجيرهم ولا تثبت نبوتهم من غير ما

ان معارضه لقوى ظلمه تلك الامم في خدمه الله واكثر مدداً وفي  
عنده من جهاتهما اشتقاق الفهم وتسهيل الغام وحسن الجمع  
وتسريح الحصى وتكليم الموت واليهائم والاخبار بالمقاييس  
فيما لا يحصى من المقامات وتكثير القليل كالذراع  
ولبن شاة لمر معبد وطيب البعيد وثمار ارباب الشرائع  
غير ذلك وكفى بكتاب الله معجراً مستمراً منذ الدهر  
حيث بان له عرب العبرية وكما قلت معارضته فحول الفصاحة  
والبغاء فبحر اعين ذلك وقوله في الملك وكان في ايديهم مسلم  
جبار وقوله في الفيل **الثالث** من اصول الفروع نظام المعاد  
الجهنماني فيكون في حصول اليقين في حكم العقول والحواس  
لتقوى اصل المعاد لطباع عمل العاقلين وصلاح حقيق  
المظالمين مع ان الله لا يراهم على الظالمين ولا يراهم  
شأنهم في الدنيا الا ان الله لا يراهم في الدنيا الا على

الجراء مع ان اقبلها على الفجر بقدر ما دخل فها عن الاخذ  
 وعود تلك الاجسام لانها المباشرة للطلعات والامام  
 على ان في حكم الايات في شهادات الانبياء الذين صدقهم  
 المعجرات كفاية في اثبات المطالب وهذه اصول الثلاثة  
 اصول الاسلام من انكر او نكر في واحد منها في غير  
 فسحة النظر فقد كفر **الاربع** وهو من اصول الایمان  
**الائمة** ويلزم هذه الائمة الايمان بليامة الائمة الاثني  
 عشر وعصمتهم ووجوب طاعتهم ويكفي في اثبات ذلك  
 حكم العقل بل لا يجب على الله تعالى ان يتألف عليه بل  
 يجب ان يتحقق برزخهم الى طوبى الصالحين وبقدرهم عن  
 عقيل الحق والحق يعصونه والاولى كما ضلوا واول  
 طائفتهم يكون ظاهرا بينهم باسمهم ومنها هم الاثنان  
 من اهل البيت كذا الظاهر كما انهم في الدنيا

على ان كتاب الله المحجل الذي لا يورث على الفهم بغير الراد  
منه الامرين وكيف يجعل الله البند احكاما يدينه ويدين  
الجوارح وهو القلب ويدع الناس في هرج ومرج وكيف  
يوجب الله نصب الوصي على الميت لا يختل الموارث  
وتضيع الحقوق ولا ينصب لهذه الخلائق من يدبر لهم  
وكيف يوصي نبيه بجزئيات الاموال وكيف يتتبع  
القصاص والغسل والكفن والدفن ويدع هذا الامر  
العظيم وفي الايات الباهرة والادب المتواتر ما يغني  
من طلب الحق وتعرض عن هو الخلق وفي الايات ما  
دل على لزوم اتباع علي عليه السلام وتوابعه الصالحين  
وقوله تعالى انما وليكم الله وبره والذين آمنوا  
وقد عرفت المفسرين من متا ومنهم ائمة المراد بالذين  
الذين على عقدا في الامامة لغيره فوجب ما ذكره

معهم ولا يكون الا لاية محكي او لوية التصرف في الامانة  
والاخلا فضل فيها والافتران مع الله ورسوله في الامانة  
مضافا الى المحصر بانما وفي الايات ما يدل على ان الامانة  
لا تكون لغير المعصوم لقوله تعالى لا يزال عهد الظالمين  
كما صرح فيه بعض المفسرين ولان غير المعصوم لا يسلم  
من ظلم نفسه والمراد بالعهد الامانة كما يدل عليه  
سوق الاية وقوله تعالى ان يهدي الى الحق اخوان  
يتبع ام من لا يهدي لا ان يهدي وقد قال ابن عباس  
انه ما عرفت اية في المفسر ان فيها منقح الا وعلى  
اصحها ولما اختلفوا فلا يمكن حصرها كخبر الضعيف  
وحديث الطائفة المشوية في الخلافة وحديث المقرنة  
وجوانت مني بمنزلة من من موسى وفي خبر آخر  
في الامانة من غير الامانة من موسى وغيره فلا يمكن



هو موضح في أن الإمامة من الأصول وليس في هذا  
 وظاهر في بقاء الإمامة إلى آخر لا بد وقوله ما ياف  
 زمانا على امتي القابض على دينه كالقابض على الجمر  
 على أن جميع المسلمين معترفون بأن الإمامة الاثني عشر  
 لم يكونوا على باطل مع أن اليد بيضة تحكم بانهم كانوا على  
 طور مخالف لطق القوم ولم شيعة واتباع كان القوم  
 يطلبونهم للقتل وكان ان الرضا واولاده لم تكن  
 مناصبتهم على فوق مناصب الفقيه كما الاربعة مع  
 انهم <sup>كانوا</sup> يترجمون ان كل من خرج عن المذهب الاربعة  
 فهو على باطل والاستثناء على الإجماع ظاهر القصد ثم  
 لا يخفى على من عصى قواه واطاع بولام ونظر من القوم  
 وما مثل في حجة الشرف ان طريقت القوم تأمينا  
 ولا راعوا من طريقت اهل البيت على اهل البيت

والجواب

والإجماع وقد سلم كونها الدين مسلكت الملك والامام  
 وساروا على جماعة الدولة والوزارة توارثها  
 صاغرهم عن كابرهم وخلفها اولهم الاخيرهم  
 وقد سلموا على غير جاذبة النبوة وابدعوا بدع  
 توارثها العثمانية عن العباسية عن الاموية  
 ومما يشهدك الى ذلك وقعة الجمل وصفين وما  
 جرى في كربلاء على ربحانه خاتم النبيين وخو من  
**وامتضا** اصحاب الامامية فقد حفظوا الوصية  
 واتبعوا المعتزات النبوية الذين امر بالمودة لهم  
 والمحافظة على طاعتهم فتفكر في حقيقة المنهج  
 وتامل فيما تسلكه من الجاذبات **والامامية**  
 اثنا عشر اولهم على من اهل البيت واطاع فاطمة  
 تلك **الامامية** من بعدهم واولادهم

من بعد الخيرة الحسنين وائمة فاطمة الزهراء **الرابع**  
 من بعد ولد علي بن الحسين وائمة شاه زنان **الخامس**  
**من** من بعد ولد محمد الباقر وائمة امه عبد الله  
 بنت الحسن **السادس** من بعد ولد جعفر الصادق  
 وائمة امه فروة بنت ابيانيم **السابع** من بعد ولد  
 موسى الكاظم وائمة حميد **الثامن** من بعد ولد  
 علي الرضا وائمة امه البتة **التاسع** من بعد ولد  
 محمد الجواد وائمة الخيرة **العاشر** من بعد ولد  
 علي الهادي وائمة سماعة **الحادي عشر** من بعد ولد  
 الحسن العسكري وائمة خديجة **الثاني عشر** من بعد  
 ولد القائم محمد صاحب الزمان وائمة نجيب  
 وائمة العزات القاصصة وائمة لطف الله عليهم والبحر  
 في الزمان **الثالث عشر** من بعد ولد الامام

العدل

العدل بمعنى ان الله لا يجزي عن عليه الظلم والاختلال  
 بالواجب ولا يوفي في انتفاعه عنه عن الظلم وجمعه  
 لصفات الكمال وتقر به عن ذمهم الخصال وقد  
 ذموا الظلم واهلها واهلها واهلها واهلها واهلها  
 عن الاخلاق الزدية على انه لو كان عليه الظلم  
 لم يبق وثوق بالانبياء ولا ائمة ناد على الطاعات ولا  
 عقابك بيننا وبين التبعات وهذا ايضا كالامام  
 يخرج من كونه عن رتبة المؤمنين وان تحسب في الدنيا  
 من المسلمين فيحرم ماله ودمه بذلك **المطلب الثاني**  
 في مخرج الدين واصولها خمسة للصوم فمقتضى  
 الاعتكاف والصلاة ويقع كالاظلم والركوع  
 في جميعها الخمسة وجميعها الخمسة في جميعها الخمسة  
 في جميعها الخمسة وجميعها الخمسة في جميعها الخمسة

وربما مضى ونهاته لا شيء يفعل لشيء باقدا عظم من  
 ذلة الصانع وانها عروج الاموال اذا قبلت قبل ما سواها  
 واذا ردت ردت ما سواها والجوهر فيها ينحصر في مقاصد  
**للقول في الوضوء وما يتعلق به وفيه مباحث الاول**  
 في بيان ما يشترط به وهو شرط في الصلوة الواجبة و  
 المندوبة واجزائها المنسبة وسجود التيمم وفي الطلوع  
 الواجب ومن كل اناء القرآن ويدخل فيها اسم فرعون  
 وابليس وقيل في سجود وخروجها في سجود خروجه  
 يدخل في الخوف في دخول المذ والتشديد دون الحركات  
 والتسكيات في سائر اسم الله ولو تغير الحركات في صفة  
 الخاتمة دون اسماء شائر الاثني عشر الاوصياء و  
 التمسك بغيره في سجود السجود في كتابه القرآن في  
 كل سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة

الافاظ المشتقة كقبحين هذه الاشياء وغير ما يعتبر فيها  
 قصد الكاتب ويدور المنع من لسان القارئ في ما على  
 الحاشية ونحو محكم المكتوب على القياس وفيها كتب المخرج  
 او وجد على نحو الكتاب في اشكال وفي المنقوشة على  
 الابدان والحروف المقطوعة والمكتوب بالياض وفي  
 التطهير وضرب الكف باليد اشكالا ومثل اليد اشكالا  
 والبدن مشرحة في المنع ومن الشعر وما المارح فيه  
 الا حركات جنابه ولا يارس اسماء التور وعبد  
 الايات وقصصها ونحوها **والثاني** في حركات الجملية وسجود  
 الشكر وسجود التسليم وجميع افعال الحج والعمرة سوى  
 الطواف الواجب فيستحب فيها الوضوء ويستباح  
 بالوضوء الزاخر للوضوء في كل صلاة في كل صلاة  
 لا يستحب في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

ويعذر ولا يستباح بالوضوء الضوري كوضوء الجنب و  
 الكاظم **الحائض** الثاني في بيان اجزائه وهي ستة ذلك غسل  
 وثلاث مسحان الاول غسل الوجه بالجر الماء عليه  
 طويخا بنفسه او بمويزة الكف ولا يجب غسل العينين  
 منه ولا يجوز ترك ما ظهر منه مبتدأ من قصاص الشعر  
 منتبها الى الذوق طويلا ولا يجري عليه مبتدأ على  
 مجموع الابهام والوسطى عرضا ويرى بوضع وسط  
 الامتداد على وسط القصاص واجزاء على الوجه حتى  
 ينتمى الى الذوق فما دخل تحته دخل في الوجه وما خرج  
 عنه خارج عن الوجه فستر سل التوجه وما خرج عن  
 المحل من الضيق نحو ما خارجة ولا يجب ابطال الماء  
 الذي تحت الغسل فيجب في الوجه مثل كف عن الماء  
 من غسل يمينه واليسار من غسل يمينه فلا بد

من غسل يمينه ويلزم رفع ما يمنع وصول الماء او تحريكه  
 ولو شك في تحريكه وجب ابطال الماء الى ما تحته ايضا  
 ولو شك في اصيل الحاجب لم يجب البحث على الاقوى و  
 يجب ان يتبدى من الاعلى والاحوط ان لا يمر الماء في  
 الاذن الى فوق ولور الماء غير ناو به الغسل ونوى  
 في تروقه فلا مانع ولور مس وجهه في الماء ناويا باذله  
 او بقائه الغسل من الاعلى او نوى غسله باخرجه و  
 اخرج الاعلى قبل ما تحته فلا بأس ولا بد من احوال  
 شيء من الحدود ولعلم استعاب الوجه والماء في  
 الحدود على مستوى الخلقه وغيره ويرجع اليه في  
 الحدود وما يناسب في المهادت الحدود ولا يجب فيه  
 ذلك ولا فرق **الثالث** غسل اليدين من مبتدأ من  
 المرفوعين حتى يغسل اليدين والاعلى منتبها الى

الاصابع ومخاله في كيفية الغسل وتوابعه حال الوجه و  
استيطان الشعر هنا الحوط والوسخ تحت الاظفار لا تجب  
الزالة الا اذا تجاوز المضاء عند اهل الصحاري والبلاد  
**أفالك** غسل اليد اليسرى على نحو اليمنى **الرابع** مسح  
بشرية شئ من مقدم الرأس وهو التريخ المتقدم من  
الرأس وشعر المختص به المسمى المتخلفة غير متجاوز  
عنه ولا يجمع عليه شئ من باطن الكف اليمنى با  
لبال الباقي فيها كيف اتفق ويجوز المسح من الاعلى الى  
الاسفل وبالعكس والاحوط المسح على نحو المعمود و  
لا يفضل ان يمسح من الرأس ما لا ينقص عن عرض  
ثلاثة اصابع **الخامس** مسح ظاهر القدم اليمنى بشئ  
من باطن الكف اليمنى بالثلاثة القوية على نحو  
المعمود وشئ من باطن الكف اليسرى بالثلاثة القوية على

الكف ونعني بمحاكاة القدم وهو معقد شره النعل و  
لا يزوم استيعابها عرضا ويجوز الاستداء بالاصابع و  
بالكعب والاولى والى ويجب ازالة الموانع عن الاعضاء  
المسوحة ليحصل مباشرتها والاحوط تخفيف الرطوبة  
عن الماسح حتى لا يحصل منها جريان وعن المسوحة  
بحيث يوشى بلل المسح والاحوط استيطان الشعر في مسح  
القدم ليحصل عليه شعر **السادس** مسح ظاهر القدم  
اليمنى بشئ من باطن الكف اليسرى بما بقى فيها  
من البلال الى الكعب على نحو ما ذكر في مسح اليمنى وكلما  
ثبتت في موضع الغسل والمسح من لحم اقبور او غدة  
ونحوها يجري عليه الكم وذو الرأسين يغسل الوجهين  
ومسح على الرأسين ما لم يقبله زنا فمسلو وذو اليدين  
يغسل ما بينهما من العنق واليدان

الاقوى **التجش** الثالث في شرائطه وهي **ثلاثة** طهارة  
الماء واطلاقه وابعثه ويشترط اباحة المكان والائنة  
ومسقط الماء **ثانيها** المباشرة مع <sup>نفسه</sup> الاختيار فلو وضاه  
غيره او شاكه في الوضوء ولو يجرى منه بطل اما الوضوء  
الماء في كفه ولم يباشر شيئا فلا باس ولو صب الغير  
على عضو فاجرى هو الماء وناويا به الغسل لا بالصب  
فلا مانع **ثالثها** عدم المانع من مرض او عطش على  
نفسه او على نفس مؤمنة ونحو ذلك مما يوجب  
التيمم ولو توضأ والحال هذا بطل **الرابعها**  
المواظبة بان يغسل العضو قبل ان يجف تمامها  
وقد يلو بعض من الاعضاء السابقة شي من البلل  
ويحذف في الاخرة ايضا **خاصة** بالترتيب في الاعضاء  
وهي ان يات بيمينه ثم بشماله الى اليد اليمنى

اليمنى على اليسرى واليسرى على مسح الرأس ومسح الرأس على  
مسح القدمين ولا ترتيب بينهما ولا تحوط الترتيب  
ولو اخل بالترتيب بحيث يجب عاد الى ما يحصل به  
الترتيب اذ لم يلازم فوات المواظبة ولو نسي جزءا من  
التابع عاد عليه ثم عاد غسل الاخر وصح الوضوء  
اذا لم تفت المواظبة **خاصة** بالنية وهي قصد الفعل  
قربة الى الله تعالى اما لانه اهل لذلك ولعظماء وخبر  
لغيره اطلب الرضا او فورا من سقطه من حيث انما  
كذلك او لطلب الثواب او السلامة من العذاب  
دينا ودين او اخر ادين اذا كان الاخلاص وسيلة  
الى حصولها او لما ارتكب فيمنه او لانه من يتبع  
الوضوء جملة فلو نوى كل جزء جزءا على انفراد له يصح  
على القوي **خاصة** بالنية في كل جزء

التي توقف عليها التعيين كما إذا نذر وضوء يقصد به  
التدب وأخر يقصد به الوجوب أو واحد يقصد به  
عبادة وأخر يقصد به عبادات أخرى ولا يولى بل الأكثر  
تعيين الوجه من الوجوب والتدب وإنما مع التردد فيجوز  
نية القريبة يقيناً ولا يولى قصد رفع الحدث أو قصد  
استباحة الصلوة فقط في تمام الحدث ولو ظم نية التبر  
وكانت نية القرية ملحوظة بنفسها أو لا مانع ولو نوى  
قطعة وتردد فيه لم يفسد ما لم يحدث فيه امر مفسداً  
**البحث الرابع** في الأحكام الثاقضة للوضوء وهي  
لحد عشر ستة منها ما يرتفع حكمها بغير الوضوء وهي  
خروج البول والغائط والزبح الخارجة من المعدة و  
الاستسقاء القليلة وهي ما يابح جميعها القطن فلا  
يقتضي الوضوء في هذه الوضوء كغيره من غير غسل

الفرج وتغير القطن بالظاهرة كل ذلك بغير فاصلة وفي استحالة  
الموسطة بالنسبة إلى غير صلوة الضيق وغير الأوليين  
من الظهريين والعشائرين ويشترط في جميعها الخروج  
الموضع المعتاد أو ملحقاً معناه ولا اعتبار بما يخرج  
من غير المعتاد والنوم الغالب على العقل قائماً أو جالساً  
أو مضطجاً وفي جميع الحالات **وعلمنا** أن يغلب على الحالة  
السمع والبصر وجميع ما يغلب على العقل من جنون أو سكر  
أو غم أو نحوها ويكفي وضوء واحد لتلك الأحداث وإن  
تعددت ومستند الحدث كالمسح والمطون والمشي  
يتوقفون لكل صلوة بعد طهر المحل ووضع الحفيظة على  
ويأدبون الصلوة من غير فاصلة ولو كان لم يفرق كما  
تسح الظهيرة والصلوة انتظروا ما علقوا به المسحور  
المبطل للحدث والحال من قطنه أو لبسها بالثياب

الاحوط في الوقت الذي يكون خرج الحديث فيه لعل من غرض  
**الرابعة** منها ان ترفع حكمها بالوضوء والغسل مع الابداحها  
**وهي** الجفوة والنقاس وميت الاموات والاستحاضة بقصبتها  
 الكبرى والوسطى بالنسبة الى كل صلو يتقدمها الغسل  
 والاحوط تقديم الوضوء على الغسل **الحادية عشر** في رفع  
 حكمها بالغسل فقط وهو الجناية فقد ايدى عشرة اناقة  
 سواءها وكلها اناقة للوضوء ولا ينقضه ما يخرج من  
 الخرجين من دوا او رطوبة او حصاة او نوات وهي مما  
 لا يمتنى بولا ولا غايظا نعم لو خرج شيء من التوافض مضافا  
 لاحدها نفق من لا يحكم بشئ منها الا مع العلم به او حصل  
 به لا يعلم انه من المجدة او خرج شيء في مضاجعته  
 الفاضل له فلا عيب فيه طائفتان في ما يخرج من الذكر  
 من غير ان يكون من المجدة او من مضاجعته فاما العيلة

محل

حصل حدث وكان مترددا بين شخصين او يحكم عليهما  
 بشئ **المبحث الخامس** في الاستنجاء ويازمه امور **الاحد** ما  
 ستر لون العورة وهي القبل والذير والبيضتان دون  
 الايتين ودون الشعر الثابت حول العورة عن كل ناظر  
 له لياقة التيمر والاحوط سترها عن يدي عمر عاتك  
 ستين سوى الزينة والمماوكة التي يجوز الاستماع بها  
 وما احل له فرجها **الثاني** ان لا يستقبل القبلة ولا يستفرجها  
 بيدته حال خروجه البول والغائط بل حال قصد ذلك و  
 الاستقبال والاستقبال والاستقبال في كل حال بحسبه فاستقبال  
 القيام والمشي والجلوس والاضطجاع ونحوها مختلف بحسبه  
 ومع الاضطراب واشتباه القبلة يسقط الحكم ولو استقبل  
 القبلة واماله كونه من المذنب **الثالث** في طهارة الموضع  
 المستعمل في الاستنجاء

محل

او موقوفه خاصة او عامة مع منافع غرض الوقف اذا لم  
 يكن من القطار المتبعة اما لو كان منها قيل لغير الغائب  
 وكذا المواضع المشتركة بين المسلمين كالشوارع والمشارع  
 الاسواق اذا حضر بالمسلمين **البر** الاستحسان اذا اصاب  
 بالماء خاصة في غسل البول وبغسله من غير احتياط ولو  
 بقطرتين ويتخير بين الغسل بالماء مرة وبين الحجر طمأنا  
 والخرق ونحوها في الغائط ما لم يصاب فيه دمه ولم يقبض  
 نجاسة خارجية ولم يكن متجاوزا للحلقة الذرية تجاوزا يمتد  
 بشرط كون الحجر ونحو طاهر من زيادة العين النجاسة والاحتياط  
 كونه جافا ومعنى فقد شرط من الفروط الانزاعية تعيينها  
 بما لا يفجر لم يستثنى بالعظم والروث ولا شية الخمر  
 كالقرب والحدوث والطمأنة وكذا المني في نزول  
 منها في غير وقتها

ويعتبر الثابت في الاحجار ونحو فان زالت باقل من ثلاثة  
 احجار وجب الاكل وان لم تنزل بالثلاثة فلا بد من الزيادة  
 حتى تنزل وفي الحجر الكبير والخرقة الواسعة قيل يكفي  
 اعتبار الجحمت ولا يحوط فتمها ذلك حتى يكون المسح  
 بثلاث منفصلات **وليس** الاستبراء من خشية انتفاض  
 طهرانه او نجاسة ثابته ولاولى في كيقته ان يطهر  
 الغائط ولا ثم مسح بعد انقطاع البول ما بين حلقة الذكر  
 الى اصل الذكر ذلك ثم يعصر الذكر من أصله الى  
 طرفه ثلاثا ثم يتره ذلك **وقال** انه لو خرج شئ من  
 الذكر فام يعلم انه بول ولا حكم بطهرانه ولم تنتقض  
 طهارته ولا استبراء على النساء ويدعى لمن الضيق في الجماع  
 بعد البول والنزول او غيره من طهرانه فلا بأس  
 به

**أحد** هذا الوضوء للثبته وتحقيق بحضور من يخافه من العاقبة  
على نفسه وماله وعرضه وعلى بعض المؤمنين وخشيته  
بأنواع الخبر اليقين ولا يشترط في جواز الثبته عدم إمكان الخروج  
عن محلها وإن كان الأولى بل لا حوط الخروج إلى مكان  
لا ثبته فيه مع الامكان ولا عدم إمكان التخليص باليد  
فلا يجب بذل المال في رفعه على الأقوى فلو مسح على  
الحقير أو غسل قدميه أو ابتدأ في غسل الوجه من  
أسفله وفي غسل اليدين من أطراف الأصابع وانتهى  
إلى المرفقين في محل الثبته لم يجز ولو ارتفع الثبته بعد  
ضوء الصلوة لم يجب إعادتها وكذا لو زالت بعد المشرق  
في الوضوء قبل تمامه بعد تمامه قبل الصلوة ولا يجب  
الإعادة على الأقوى ولا حوط الإعادة ولو دلل على  
يقين الحجج والبراهين في الثبوت والاحتياط

**ثاني** هذا وضوء قطع اليدين والقدمين مثلاً والحكم في  
ذلك أنه إن بقي من محل المسح أو الغسل شيء أتى بحكمه  
ولو انقطع محل الفرض بتمامه كان تقطع اليد من فوق  
المرفق والقدم من فوق الكعب فقط الحكم ولو قطعاً من  
فصل الغسل فلا حوط الغسل لما انفصل محل الغسل والمسح  
لما انفصل محل المسح ولو لم يتمكن من غسل الأعضاء الباقية  
الغسل واستأجر بأجرة لا تضر بحاله من غسلها **ثالثاً**  
وضوء الجائز فإن حصل في موضع الغسل والمسح جبهة  
يفتر حلها ولا يمكن غسلها اتصال الماء ملتصقاً بالأجزاء  
والأجزاء في الأجزاء لعدم إمكان إزالة التماس  
عنه أو خوف الضرر عليه مسح برطوبته اليد عليه ولا  
لأنه سوغ مسح ما لم يمسح فلا يلزم من مسح ما لم يمسح  
بغيره من مسح اليدين والقدمين

كالحجيرة والمكشوفان بعضان على مقدارها ومقدار ما  
يُصل بهما ويضع بهما من وجوه الاقتصار على غسل  
ما له قوة ولا حوط ما ذكرناه ولو لم يكن المسح على البصر  
فالاخطو الجميع بين الامرين والظاهر تجري حكم الحج في  
الداء واللطوخ وما الترقى بحل الفضل والمسح بحيث لا  
يمكن ان الله وان كان الجميع بينه وبين التيمم في ذلك  
اخطو وكذا فيما لو غسبت الجنب العضو والاعضاء ولا  
يجري هذا الحكم في الرمد وجميع الاعضاء بل يتعين هنا  
التيمم ويضع خرقه طاهر على الجسد ان لم يكن رغويا  
**باب ما** شدة الحرارة المجففة لطوية الاعضاء وهتان  
تعذر عليه النجاس من ذلك فلا يباس وانما مكمل النجاس  
من اللصص المذقة فليس منه وان خفت وطوبى اليك  
فقط ولم يجرى لطوية المسح اذ من يجرى من

الشر

او اللحية ولا يؤخذ مما خرج عن حدود الوجه ويقوى جواز  
الاخذ من المسترسل ومن ماتحت شعر الوجه ولو اعتذر  
بقاء بلل الوضوء مسح بآية جديد **المبحث الثاني** في ارتفاع  
الضوء فان ارتفعت قبل الدخول في الوضوء وجب  
وضوء المخاض وبعد الدخول قبل التمام الاخطو اعدته  
فان ارتفعت بعد فعل الصلوة فلا يبحث في صحة الصلوة  
وان زالت بعد الوضوء قبل الصلوة فالاقرب عدم لزوم  
الاعداء وجواز الدخول به في الصلوة والاخطو اعداده  
**المقعد الثاني** في بيان لاغسال البراءة للحدث وفيه  
مباحث **الاول** في بيان اعدادها وهي خمسة غسل الخيض  
والاستحاضة والتفاس وغسل الجنابة ومثل لاموانة فلا  
يبحث لنا في الثلثة الاول لانتفاء خواص النفس ونحن  
نلاحظ في الشرعات من بين النكاح والحيض

الشر

الأموات لأن الرسالة بنيت على حكم الأحياء وقد كتبت في هذا  
رسالتين منفردتين **المبحث الثاني** في غسل الجنابة ولازمه  
وضوء بخلاف باقي الأغسال وتوصل الجنابة بأكثر من أحد  
خروج المني من الموضع المعتاد بالأصل وبالعارض فها هو  
أو يقضه مع العلم به فلو ظن حصوله أو شك في كونه منياً  
فلا بأس إلا ما يخرج قبل الاستبراء بالبول كما سنبينه إن شاء  
الله تعالى ويشترط العلم بصددوره منه فلو دار بين شخصين  
كما لو كان الثوب أو الفراش مشتركين شخصين فلا يحكم  
عليهما بشيء وحقيقته معروفة ومن علم أن له النية  
الغالبية والاحتياط بقوة إذا خرج من صحيح البدن ومن  
الطهارة ببرائحة الطالع وانحلال البدن وضعف قوة  
التفكير وحصول الحرمة في الثوب وضوء ذلك **ثانيها**  
الوضوء مع غسل الكففة وإن كان في الفضل من الماء

المعجم

أو يهية أو دبرها أو دبر الغائبة أو دبر الخشخشة صغيرين كان الوضوء  
والموطوء أو كبيرين حيث كان الموطوء أو ميتاً في دخول  
ذكر الميت أشكال ويدبر الفضل على المكاف وإطناً أو طوطاً  
وعلى غيره بعد البواغ على الأقوى ولو شك في أصل الوضوء  
أو دخول الكففة فلا شيء عليه **المبحث الثالث** في بيان ما  
يتوقف على غسل الجنابة وهي عدة أمور **أولها** الطواف  
الواجب الصلوة الواجبة أو مندوبة متعدي صلاته  
الحائز وكذا في أجزاءها المقتضية وسجود التمام أو متلجج  
الركوع وسجود التلعة فلا يشترط فيها الطهارة **ثانيها**  
الصوم واجبة قضاء أو آثاء ولا حوط في المندوب تقسيمه  
ذلك فلو جنب لباً وجب الغسل قبل النحر ليصبح طاهراً  
طهراً ما يحدث من الماء فلهذا في أثناء التلوة أو في غيره  
كما في الحوط طهراً **ثالثها** غسل

بين أو بشئ من يدره كان ما كان على نحو ما من في الوضوء  
وفي تشبيه الحكم هنا إلى الأسماء المحرمة كاسماء الأندلس  
الأئمة وجه قوي **لأنها** البتة في الساجدة المشرفة والحضرة  
المنورة ومع لا يجيز فلا بأس إلا في المسجد من مسجد الحرام  
مسجد النبي في غير محل الزيادة فيه ما حق الاحتلام داخلها  
لأنه لئتم الخروج ولو حصل فيها ماء نقصت مدت لا ريب  
فيه عن مدت الشتم ومدة الخروج قد مضى الفصل على الأقوى  
ولو كانت مدة الخروج اقصر من مدت الشتم خرج على  
الأقوى وبما قبل بحجة الاجتزاف في الوضوء **فصل خامس**  
وضع شئ في الساجدة ولو من خارج فان لم يجد ان ياتخذ  
لغيره ان يضع **سائر** قراءة شئ من سور العزائم الأربعة  
على ما يقتضيه وجه فصل في التيمم وقراءة الشهادتين  
والصلوات **الحمد لله** الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
هداه

طهارته وطهارات ثيابه ودره ان يستبرأ ان كان جنبه  
من خروج المني بالبول حتى يغسل ولم يبل مع امكان البول **فصل**  
ويخرج منه شئ مشبه لا يدرى انه منى أو لا تقصر غسله  
وحكم نجاسته ومع عدم امكان البول كنفه باستبراء البول  
على الأقوى ولو مضت مدة علم فيها عدم بقائه شئ في الخارج  
أجزء ولو صلى بعد الغسل قبل خروجه كانت صلواته صحيحة  
ويخرج ذلك بمنزلة جنابة جديد ولو بال ولم يستبرأ  
البول بالحق السابق في الوضوء ولا مضت مدة علم فيها النقاء  
ويخرج المشبه جري عليه حكم البول في ترتب الوضوء  
الفصل في ترتب نجاسة الثياب كنجاسة البول ويغسل  
النجاسة أو لا عن يديه ليجري مثله الغسل على محل طاهر  
فربوى الغسل مقام الغسل الرأس ويغسل برأسه بتمامه  
الغسل للرجلين في الغسل من الرأس إلى القدمين

ولا يتركه الفرك والذلة ولا يكتفى بغسل الشعر عن غسل البشرة  
 فاذا فرغ من غسل الرأس وامتد غسل شقه لا يمين من الكف  
 الى أسفل القدم فاذا اتم نصف البدن غسل شقه لا يمين  
 بجميع جزائه ولا يترك بل الاحوط غسل العروة مع الجانبين واللكم  
 استحب الاغضاء الثلاثة بالفضل واعتبار الصبات  
 كانت او تعدده ولا يفضل توالي الصلوات في كل عضو ويكفي  
 في هذا الباب غسل الرأس بالماء اولاً ثم الجانب لا يمين ثم الايسر  
 ومنه البعض والصب على بعض ولو ارتس ثلاثاً اثباتاً  
 ناولاً بكل واحد غسل عضو فتح وهذه كلها من الترتيب  
 وهو افضل من الاتماس ولا نتماس عن جعل البدن  
 بتمامه تحت الماء ويقارن بالنية وقت الانتهاء فيفضل  
 الغسل يحصل بالكون تحت الماء **للجسدي** في شرائطه وهي  
 امور لا يتصور ان يكون في الرأس في الوجب والشمال

الماء على تمام البدن في الاتماس وقد تبين كيفية ما حال  
 نية الاجزاء ونية التبرؤ ونحوه وحال نية القطع ونحو ذلك  
 في محل الموضوع **المباشرة** بنفسه فلو نوى غسله او شاكله  
 فيه غيره بطل **الحث** بالباحة الماء بالنيت الى العالم واطلاقه  
 وطهارته ويشترط اباحة الاثناء ومسقط الماء والمكان  
 ولا يشترط عدم منافات ما اوجبه الشارع من الوجبات  
 وان كان لا حوط مراعات ذلك **الواجب** الترتيب وغسل الترتيب  
 بان يغسل الرأس اولاً مستوعباً له ثم لا يشترع في الجانب  
 الايسر الا بعد الفراغ من الايمن **مختار** شرع في الاحق من اعضائه  
 قبل تمام السابق ولو مقدار شعرة عراً اوسى واوجب اتمام  
 السابقة لاداء غسل الاحق ولا ترتيب في الاتماس والمكان  
 عليه كونه سجداً او غيره كان ولا يشترط الاغتسال في الترتيب  
 بل يغسل سجداً او غيره في الاتماس في كل واحد من الاجزاء

البدن اذ يمتد من الرأس الى القدمين

النية تحت الماء او غيرها

الأعضاء فلو غسل عضوًا أصابك وعضوًا مائة فتح الغسل  
 يغفر الغسل ولا يجزأ **القول الثاني** وصول الماء إلى البشرة فلا  
 من إزالة جميع الموانع في وصوله ولا يكفي غسل الشعر غسل  
 البشرة بل لا يجب غسل الشعر عن وإن كان لا حوط غسله  
 فما كان زوال ما بقيه موقوفًا على إزالة ما قبله وعلى عدم  
 تحريكه **القول الثاني** عدم المانع من استعماله من مرض وشي  
**البيان الثاني** من الغسل الاضطراب وقد مر حكم وضوء  
 النقية وضوء الجبائر وحكم العاجز عن المباشر والحكم  
 هنا كما في الوضوء والجمع بين الغسل والتيمم في حكم الجبائر  
 هنا أولى بالأختياط **الفصل الثالث** في غسل من الأموات  
 وفيه مباحث **القول الأول** في بيان سببه وهو من الميت من  
 الإنسان من الغسل **القول الثاني** في بيان مفعول الغسل  
 من غسل الميت من غسله في التيمم

أو الحذر لا غسل في ماله ولا حوط الغسل ويتحقق به الميت  
 أي جؤ منه باليد أو بشئ من البدن كأنما ما كان  
 بعد برده وقبل غسله فلو تمسه بجارته مع اليقظة  
 فلا يثني وقع الرطوبة عليه غسل الجزء المماس فقط  
 كما لو أصاب جسد حيوان ميت فإنه مع الرطوبة  
 يغسل بدن ولا يثني مع اليقظة ولو تمسه بعد الغسل  
 فلا يثني عليه ولو تمسه بشعر أو بظفر أو بشئ لا روح  
 فيه أو تمس شيئًا مما لا روح فيه منه فلا حوط الغسل  
 وتمسه في أثناء الغسل قبل تمامه كتمسه قبل الغسل  
 ولو تمس بعضه المنفصل فلن كان قطعة فيه أعظم  
 أو عظمًا مجرد الزم الغسل ولو كان كما فقط فهو نجس  
 فغسل ما تمس به رطوبة أو كثر من الماء لا حوط الغسل  
 المستأجل في وجوبه بالتمسك بالمال المقتطع على كل

المقطوع من الميت الآن لا يغسل في ميت المتن من الحي ولو  
 مت ثوب الميت فلا يغسل فيه وإن كان فيه شرطوبه من العرق  
 وغيره وهو حدث مانع عن الدخول في كل ما يمنع منه  
 الحدث لا صغر **المبحث الثاني** في كيفية غسل الميت وغيره من  
 الاغسال غسل الجنابة في الكيفية وجوز الترتيب فيه  
 فلا رتاس وإنما يخالف الاغسال غسل الجنابة في عدم  
 اغتساله عن الوضوء بخلاف وفاته يعني عنه **المبحث**  
 الثالث في شرائطه وشروطه في اباحة الماء وطلاقه  
 وطهارته وغيره كما مر في غسل الجنابة غير المنق  
 رفع حدث هذا المتس وهذا كرفع حدث الجنابة  
**المقصد الرابع** في التيمم وفيه مباحث الاول فيها  
 يتوقف على التيمم التيمم الغائم الوضوء والغسل التيمم  
 المحرم في هذا الباب في الوضوء والغسل

تتم

تفضله **المبحث الثاني** في كيفية غسل الميت وغيره من  
 فالبديهة فيما لا يتخلوا من وجهه ولا حوط بل لا يوقى العبد  
**المبحث الثاني** في كيفية غسل الميت وغيره من  
 مجتمعين او منفردين والاول احوط على الترتيب وأما  
 التفض فندوب ومسح بهما مجتمعين او منفردين  
 الا حوط الجمع تمام مسطح الجبهة الى اعلا الانف ثم  
 مسح يدا من كف اليد اليمنى تمام ظهر كف اليد اليمنى  
 تمام باطن كف اليد اليسرى فاعبره بمابين الاصابع ثم  
 مسح يدا من كف اليد اليمنى تمام ظهر كف اليد اليمنى  
 على ذلك النحو ويكفي ضربة واحدة للوضوء ولا يغسل  
 ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين ولو تيمم  
 لها بضربة واحدة تيمم وضعتين واحدة للوجه  
 واحدة لليدين

ان يضرب واحدة للوجه والكفين ونضرب اخرى للكفين فقط  
**المبحث الثالث** في شرائطه وهي عدة امور **الاول** انية  
 ويعتبر فيها كما مر تعين العمل والاختلاف فيه ويقصد  
 هنا استباحة ما يتوقف عليه لارض الحدث به  
**ثانيها** المباشرة بنفسه لا مع العجز فيه من غيره ولا عوط  
 استعمال كف لمنوب لا نائب وان كان الاخرى جوارها  
 معاً ولو توقفت مباشرة الغير مع العجز على اجرة مفترقة  
 بذلها **ثالثها** الترتيب بتقديم الضرب على الجبهة  
 والجبهة على الكف اليمني والكف اليمني على الكف  
 اليسرى فلو ترك شيئاً من السابق عاد عليه وعلى الآخر  
**الرابع** الوالاة على نحو ما تلخص في الوضوء سيما فيما هو  
 في الوضوء في حقه **خامسها** المباشرة بغير واسطة  
 كالماء في اليد والوجه والكفين

يسخ عليه سادسها تغذي الماء او تعثر مع خشية خروج قوت  
 الفريضة مع العلم بعدم آوالعجز عن طلبه او ثمة او كون  
 الثمن خادماً لاجاله او الامتناع استعماله خوفاً من حرث خافه  
 او بطويرة او خوفاً على نفسه او على نفس غيره ونحو  
 ذلك **سبعها** كون ما يتم به تراً يعاقب الكف خالصاً غير  
 مزيج باشان او دقيق ونحوها مما يخرج عن اسم التراب  
 طاهر حلالاً وفي لزوم اباحة المكان ومحل التراب وجهه  
 فوي **ثامنها** دخول وقت العمل فلو يتم قبله بطل نعم لو كان  
 متيماً لضاوة سابقة ولم يقتض نية بحدث أو بالتمكن  
 من الماء جازله الذي في الضاوة في أول الوقت ومن  
 علم بوجود الماء في مكان لزومه طلبه مع الامكان وعدم  
 موت الوقت ولو لم يعلم الماء في السابق في السابق في السابق  
 من قبله من غير عرف او غير ذلك من ذلك

ارض غير واجبة مثلاً لو كانت ارض سائلة فمقدار ميتين  
 من الجوانب الثلاث لم يجز يطلع على خلوها من الماء  
 لو لم يكن مطعماً على جهة الخلف طلب فيها التمسك  
 طلبه من الجوانب الاربع والاولى بل الاحوط ان يطلب في  
 الجهات على وجه الاستدارة ليطلع على تمام ما دخل  
 تحت الحد ولو علم بعده امكان حصول الماء في الوقت  
 جاز له التمسك في اقل الوقت في وجه قوي ولا حوط  
 لمن فرضه التمسك بجر كان او مرض او غيرها التمسك الى  
 اخر الوقت ولو تيمم بفضاء او اناطية جاز له الصلوة في  
 اول وقتها بذلك التمسك ولو احدث المتيمم بذلك عن  
 غسله تمكن من الصلوة فلم يغتسل اعاد التمسك عوضاً  
 عن التمسك في الفضاء او اناطية فغسله غسلاً غير صحيح  
 في كل وقت من اوقات الصلوة

فلهذا

اعادها معاً متى احدث في اثنائه او في اثناء غسل الجنابة  
 اعادها من رأس والاحتياط في اعادته باقي الاغسال الرافعة  
 للحديث لا يخلو من وجه **الفصل الخامس** في احكام الجنابة  
 وفيه مباحث **الاول** في تعديدها وهي عشرة **اولها وثانيها**  
 البول والغائط منها يجزئ حكمه اذا كان له دمه يخرج بقوى  
 وامام ابراهيم منه الدرة شيئاً فبوله ونحوه ظاهر  
 والمعنى بجزائه الحكم ما يعتم المحرم بالاصاله كالغلب  
 والارنب ونحوها وما خرج بالعارض كالجلال وقطوف  
 الانسان طبراً كان او غيره وحلال اللحم طاهر البول  
 الخرسو العبد ككله كالبقرة والغنم اوله يمكن اعتداله  
 كالحمل والحمير والبغال **ثالثها** **الاربع** التي قاله من ذي  
 النفس النية او التمسك من المنة والعتق في التمسك  
 في كل وقت من اوقات الصلوة

وهو المندرج في بطن التدبج متصل بالدم او منفصلا عنه  
ولم يقصده وهو المندرج ظاهر جلال وامام خلف في الحرم  
قال حوط الجنب **الحكم** النحر والفقاع وجميع المسامات  
لاصاله من المشكوكات والعصير العنبي اذا غلا واشتد  
والظاهر طهارة العصير القوي والعصير الزبيب والحفاظة  
على الاحتياط اولى **الحكم** الكفار ويدخل فيهم الجاحد  
والشرك والمغالي والمجسم على الحقيقة والمشببه كذلك  
الجاحد ليقوى حجة كاهل الكتاب ونحوه والمتاصب  
هو المبغض لاهل البيت وكذا الشاك لله والشيء **الحكم**  
او الزهر او احد الامتعة والمنكر لضروري الدين  
كالصوم لشهر رمضان والصلوات اليومية والزكوة  
المالية ونحوها والمقاتل في حجة الاسلام كالمقاتل في الكعبة  
ويقتل المقاتل استيائه **الحكم** الكلب والخنزير

ولا بأس بالحياتين وبالمتمولدين احدهما وبين حيوان آخر  
مع عدم صدق الاسم والاحوط الاجتناب ونجاسته  
الكافر واخويه جارية في الشعر والظفر والظلف ونحوها  
وفي جميع الاجزاء **الحكم** الميتة من كل ذي نفس سائل  
جميع اجزائها نجسة من نجس العين ولا نجس من ظاهر  
العين ما لا روح فيه كالشعر والظفر والظلف ونحوها  
كل ما قطع من الحي ذي النفس وكان مما تحل الروح بالاحياء  
نجس سوى الاجزاء الصغار التي تفصل من الانسان والحيوان  
ولا يتم قطعه **الحكم** عروق الجنب من حرمة كائنا ونحوه  
الحاق عرق وطحن الحايض والنفساء لا يخلو من تأمل ونحو  
عدمه ولا فرق بين ما يحصل حين الجنابة او بعدها قبل  
من الفصل لا تنقض طهارة كائنا من ذلك ونحوه وانما عرق  
الاجزاء من كل حيوان فالأولى طهارة من حوط الجنب

ونحوه المتعدى بعدة الانسان حتى ينبت لحمه ويشد  
عظمه وفي الحاق تغذيته يساقى النجاسات وبعده قوي  
والاقوى بخلافه **المبحث الثاني** في الاسرار وتوكل حيوان يتبعه  
في الطهارة والنجاسة فالفأرة والثعلب والارنب ومثل  
الحيوانات مما تعدى الكافر والكلب والخنزير وسواها  
ظاهر وكذا لعابها وفضلاتها وعرقها وجميع طوائفها  
فليس اما البنت ظاهر **المبحث الثالث** في طريق الحكم بالنجاسة  
لا يحكم بنجاسة الشيء الا باليقين او باخبار صاحب  
اليد او بشهادة العدلين او العدل الواحد في وجه  
يقوى ولا يثبت بالظن الا في المجتمع من غسالة الحمام ففيها  
اشكال ولا يثبت الا ما خرج قبل الاستبراء على نحو ما ذكر  
ولا فرق في ذلك بين النجاسة بالاحتساب والنجاسة بالاشياء  
في **المبحث الرابع** في الطهارة وما يتعلق بها

لا يحد

في عدد طهارتها واما **المبحث الخامس** في الماء المطلقة وهو التي تنقي ما  
من غير اضافته وتقييد بخلاف الماء المضاف كماء الورد  
والصندل واللبان ونحوها فان لا يصح الطهارة بها ولا التطهير  
ولا فرق بين ماء البحر وغيره ولا بين ما يوشح من الارض  
او يبل منه ما ولو خالطها شيء ظاهر فزال اسم الماء عنه  
عنه ما خرجت من حكم الماء ولو شكت في الزوال فكذلك  
في وجهه قوي **المبحث السادس** في طهارة الارض وما ينصل  
بها من جص والحجار ونورة وقبر ونحوها والمجذبان والابخر  
والنبات وجميع ما يتعدى او يتغير نقلها والحصر المفروش  
والبورى كذلك فتقوى كان شيء منها طباطبا وتساوى  
فقد طهر ولو كان يابس ارض بالماء ليصير رطبا ويخفف  
ولو جفف بغير الشمس او طلق وغرق في ماء فزال طهره  
جاء في الشرح في كتاب الوضوء في كتاب الطهارة

اشكال والاكتفاء بالغيبة قوي **فان عشرين** الاستحالة  
كصيرورة النطفة حيوانا والخمر خلعا والكلب ملحا و  
العدنة دودا او رمادا او دخانا او نحو ذلك بعلاج غير  
علاج فانها تطهر وهي محالها ان تمت الاستحالة ولم يبق  
منها شيء **فان عشرين** صيرورة الحبل جمل او فخا والطين خرقا  
والعصير دبا والمخنة دقيقا او غيئا او خبثا ونحو ذلك  
فليس من الاستحالة **فان عشرين** الانتقال كان انتقال دم لادنا  
ونحوه الى البعوضة ونحوها مما لا ينفس له فان ذلك يطهر  
**فان عشرين** استبراء الجلال من الحيوان المذلول بما يخرج من  
اسم الجلال فان ذلك يطهر بوله وخرقه ويحصل استبراء  
الثافة باربعين يوما والبقر بعشرين يوما والاربعون  
المعطر والمثاق بعشرة والظلمة مخفية والمذابة شائعة  
في **المبحث السابع** في طهارة ما يتعلق به

لا يحد

الانتقال فان الاقوى طهارته رطوبات الكافر لا ينقلها  
به عند سلامه **فان عشرين** الانفصال فانه تطهر رطوبات  
الماء الباقية على المصولة بانفصال ماء الغسالة عنها  
**فان عشرين** الاستعمال فانه تطهر الاثام العصرية ولا تنزع  
البئر وثياب المباشرين وجواب البئر محل العصير انظر  
وثياب مغسل الميت وبنده **فان عشرين** التبعية فان اولاد  
الكفار تطهرهم تبعيتهم للابوين وللمالك المسلم **فان عشرين**  
القيم للميت مع تعدد استعمال الماء فانه يطهر في وجهه  
قريب **المبحث الثامن** في احكام المياه وهي قسمان مطلق وهي  
التي يطاق عليها اسم الماء بغير اضافة وبها يحصل التطهير  
**ومقتضى** وهي التي لا يطاق عليها اسم الماء الا باضافة الى شيء  
كما الورد والصندل واللبان ونحو ذلك وهذه تخص  
بوقوع النجاسات فيكون طهرها كطهر الماء الذي لا يضاف

ومن غيرها ولما الشبابة والاولاد التي يمكن بقدرها  
 فلا تظهر بالشمس **الثالث** الارض الظاهرة اليابسة وهي  
 مطهرة لملايا اشهرها وبساتينها من باطن القدم والغل  
 والحف وكل ما يلبس في القدم بالمشي عليها والمسح  
 بها وفي الحارة القيقاب وخشبة مقطوع الرجل وجهه  
 قوى ولما اسفل العكاز فالظاهر عدم جري الحكم فيه  
 والاحوط في الثلث التخييل **الرابع** اذ هاب الثلثين فانه  
 مطهر للعصير سواء ذهب بالثاوي بالشمس وبها ولو  
 ذهب بغيرها فالاحوط الاجتناب **الخامس** انزال التغير بالنجاسة  
 عن المعصوف بالمادة كالجاري وماء البئر وماء الحمام  
 ونحوه اذا كان متصلا بالمادة ونزال تغيره ولو شئت في  
 اصل المادة حكمت بمسحها بالصلابة وشئت في انقطاعها  
 حكمت بالانقطاع **السادس** انزال التغير بالشمس والرياح

التي يخرج جميع الماء فاذا اخرج منها ما ظهر وعلى المشهور يظهر  
 البثر يخرج المقادير الموطنة **سابعها** خروج دم المذبح فانه يترك  
 على طهارة الذرة المختلف في ذبيحة ما كوال اللحم في الاضحية  
 المأكولة منها وفي ذبيحة غير ما كوال اللحم وغير المأكول  
 من ذبيحة المأكول اشكال **ثامن** اسلام الكافر فانه متى  
 اسلم طهر **تاسعها** الادوات المستعملة فانها مطهرة من الغائط كما  
 من **عاشرها** انزال عين النجاسة من البواطن فان ذلك يطهرها  
 ولو اصاب رطوبة الباطن نجاسة في الباطن وخرجت  
 غير متلوثة **الحاشية** كانت طاهرة وكذا ما دخل طاهر الى شيء  
 من البواطن وخرج بعدما اصاب فيه نجاسة وان كان  
 الاحوط التخييل انما لو دخل نجسا وخرج متلوثا بالنجاسة فانه  
 نجس **سادسها** انزال النجاسة عن المصانع والاضامات مطلقا  
 بالانقطاع عن المصانع والاضامات مطلقا

اذا كان طول الماء ثلاث اشبار وعقد ثلث اشبار وما يكون  
 بهذا المقدار ولا حوط ملحات كون الكثر ثلاث اشبار  
 اشبارا لا متساوية في ثلثه اشبار ونصف طولها وثلاث  
 ونصف عرضها وثلثه ونصف عمقا او ما يكون بهذا  
 المقدار والمصحح في الاشبار الى المتوسط المتعارف وهو  
 التقدير فيهما تحقيقا فقي به الاعتبار لا تقرب **الثالث**  
 في تطهير المياه المعتصمة بالمواد كالجاري وماء المطر ومطلق  
 التابع من الارض والمتصل بالكثر نظيره من زوال التغير  
 لانه متى نزل التغير حكمت للمادة بتطهيره **والاخر** حيث  
 لا مادته لولا ان تطهر من زوال التغير لان الكثر اذا سقته  
 النجاسة لا يورث فيه كثرته ويكون مع التغير بالانقطاع  
 بالمذبح والكثر والجاري ونحوه كالمطر والاحوط ملحات  
 الامتزاج والذات من ان التغير في حياضها

او على بعضه بحيث لا يبق مقدار الكثر سائلا من الطرف الاخر  
 كقوله في التغير ولو كان السائل في الطرفين وقبهما ينزل الكثر  
 والتغير في الوسط فان قطع عمود الماء بحيث لا ينفذ شيء  
 من الماء سالم واصل بين الطرفين فقد نجس الكل والا  
 طهر من زوال التغير وكذا الحال في الجاري ونحوه  
 القليل نجس سوى وقع على النجاسة او وقعت عليه  
 فمات غسله النجاسة قبل طهارة المحل نجس انما الاستنجاء  
 ما لو تغيرت النجاسة ويكون الغليظ مصحيا بالذراو  
 نصية نجاسة من خارج او تجاوز الفرج نجسا فاحشا  
 وجنب الماء الطاهر مطهر للنجس ولما الحدث فناء الاستنجاء  
 لا يرفع وماء غسله الحب يقوى ارتفاعه بهما  
 الا وهو نجس لا يشك في غسله الوضوء وبقي الا  
 غسله الطاهر

انما يورثه من الكثر

انما يورثه من الكثر

عن الاحياء ولا عن الاحداث ولا مطلق لها سوى الاله  
في الماء الجاري ونحوه فيستحيل فيه قلنا لانه المطلق فيجبها  
تجربا بالتغير بالحق بوقوع التجاسد فيه لا بالمجوز ولما  
لمنتجس به فلا يجزى الا اذا غير ما فيه من وصف التجاسد  
المشروط في التغير ان يكون بالاحداث واصف الثلاثة  
اللون والطعم والريح ولا اعتبار بوصف الرقة والغلظة  
ونحوها وان يكون محسوسا فلا يشترط المقدور بل يمكن منع  
من تشخصه بتميزه بجوانه لمشايفته في الوصف كانه  
وبعض الصنيع الاخر فان علم ان الله يستقل بالتغير فلا يفيد  
عدم تشخصه ويحكم بتنجيسه وانما الوقت في التجاسد  
غيره وغيره فان كانت تلك المادة من الارض كالجاري  
النافع من الارض كاله والحقن غالب الخاذاك فيهما عند  
الانفصال والاشجاء والاشجاء ما ما من مادة في الارض

الارض ولم يعلم انقطاعها وان لم يكن كرا او كان كرا او متصلا  
بما يبلغ كرا كما في الحمار وبعض الجحاش المتصلة بالكر لو حصل  
من مجموع ما كرا مع مساوات السطح او وقوع التجاسد في  
الاسفل او كان نارا او من السماء كما في المطر او متصلا بشئ  
من المذكورات فانها لا تجزى بالتجاسد الملاقاة في تجزئ  
القليل من غير ما ذكره في لاقات التجاسد قليلا وكثيرون  
الكر بالوزن عبارة عن اثني عشر وزنه واربعة حقوق  
نصف والوزنه في عرف اليوم عبارة عن اربعة وعشرين  
حقا والحقه عبارة عن اربع اواق والواقه عن سبعين  
مثقال صير في هذا معرفة الوزن على المثاقيل والمثقال  
ذهب صني وثلاث بالمساحة ما بلغ مكسره تسعة وعشرين  
ثبلا اولى بوزن المساحة تسعة وعشرين حصصا وكل حصص  
طوبى اشبه ومعه ما اشبه في الوزن والاشبه في الوزن

في كيفية التطهير بالماء اما التطهير بالماء الجاري ونحوه  
مما لا يجزى الا بالتغير في كنهه استلانه على المنتجس مع زوال  
العين ولا حاجة فيه الى تعدد ولا عصر ولا تراب و  
تطهيره بجميع المنتجات مما يرسب فيه التجاسد وان تغتسل  
عصره كالارض الرخوة وما لا يرسب فيه كالاولى و  
نحوها واما التطهير بالقليل فلا يقع فيما يرسب فيه ماء  
الغسل ولا يعصر ولا يخرج غساله كالارض الرخوة  
ونحوها ويقع فيما لا يرسب فيه ماء الغساله كالارض  
الصلبة واجزاء البدن ونحوها ويكفي فيها الصب ولا  
حاجة الى ذلك والفرق **ثالثا** ما يرسب فيه ويمكن الخرج  
بالعصر فيجب عصره ان امكن ولا كفى الغمر والتفصيل  
وتفصيل من البول مرتين في الاستبراء من تحريمه و  
الفرق بينه وبين البول في الزيادة والزيادة في البول

مما يعصر او يغمر او يثقل كذلك ان كان من قيمية ولا يحوط  
ان يكونا بعد غسلة الا انه ومن غير مرة واحد غسلا  
عصره للمردم بحرية ومما عوقب ان يكون ثانيا بعد غسلة  
الا انه ولا عصر في بول الصبي الذكر اذا لم يتعد الطعام  
بل يكفي فيه الصب عليه وغسل الاناء من ولوغ الكلب  
بلسانه من مائع فيه او اطعمه للاناء نفسه ثلاث مرات  
الاولى بالتراب رطبا او يابس اذا المداير على الاسم و  
اثنان بالماء ولا يحوط في الخنزير سبع مرات بالماء و  
يكفي في غسل الاناء من غير ما ذكر المرء ولا يحوط تلك مرة  
**وكيفية** غسله ما يوضع الماء فيه وتحرركه بحيث يكثر  
جميع اجزائه ثم يركن او يصب الماء على باطنه بحيث  
يأتي عليه كما كانت وتطهره بالحقن ولا يضر  
بقية الوكف كالذي ذكره في الزيادة والزيادة في البول

أما العلم ومقامه ومقامه وقد تولى الحكم بطهارته بعد  
العلم بالنجاسة إلا بالعلم القطعي أو الشرعي بالتطهير كالأخبار  
صاحبة ليدان صلاحيته أو وكيلاً في التطهير أو شيئاً  
العذلين والعديل الواحد والعين لا يكون مطهر لها  
تقدم أو نحوها ولا يجوز أكل الخمر شربه ولا ذبح  
الأواني الخسيسة إذا تعدت نجاستها إلى الماء كالأواني  
ويجب تجنبها في الفضة والذهب إلا أن هذين يجزى  
استعمالهما في الأكل والشرب لا يجوز الماء كونه مختلفاً  
السابق ومطابق استعمال أواني الفضة والذهب بل مجزئتهما  
حرماً ويكره استعمال المذهب المفضل ولا يزول نجاستها  
موضع الذهب في الفضة ونحوها فلا يباح شربها ونحوها  
**المسألة الثامنة** في لباس المصطفي وفيه ما يجب **القول** وفيه ما  
ولا يجوز من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

الذكر والذبح والبيضين وفي المرتبة في غير الصلوة على ما  
الفتح والذبح وفي الصلوة عن جميع بدنها إلا بقدر الوجه  
وغيره ما يجمع ما يمتنع في جهتها وهو واسع من وجه الخشوع  
والكف من القدمين وراس الأمة التي لا يجوز منها شيء  
والصبي ليس من العورة إن لم يكن سائر الأعضاء  
ولا يضرب المحرم العورة الحقيقية بالنسبة إلى الصلوة ولو  
ويجب السترة من الجانبين ومن جهة الأعلى ولا يجب  
من جهة الأسفل لا يجب ليس ما يستتر الأسفل من الرجال  
ونحوه ولا فرق في وجوب السترة في الصلوة بين وجود  
الناظر وعدمه ولا بين حصول الظلم المانع عن الزينة  
وبين الضمان بخلاف السترة في غير الصلوة فالوجه غير  
مستور عما لا بد منه أو في شكوكه يستمر بطلان  
سائر الأجزاء من غير ذلك من غير ذلك

غير اختياراً فالظاهر القبحه ولا حوط الاعادة ولو تمكن  
من ستر البعض فقط فالظاهر لزومه غير أن ستر القلب  
مقدم على ستر الذهن المحذور بالآيتين والمراتب تقدم  
ستر عورتها الحقيقية على باقي بدنها في وجه قوي  
ولا فرق بين حصول السترة بالنوب الواحد أو مجموع  
الثياب الرفاق **المسألة التاسعة** في نجسها ويشترط في أمور  
**لقد** أن يكون ما يصعد لبسه كتاب الفطن والكتان  
والصوف ونحوها ولا يجزى اللين والخوص ونحوها  
مع الامكان إلا إذا جعلت بصورة الثوب **القول**  
أن لا يكون من شعر غير ما كوال لحم ومن جلد وأن  
لا يكون فيه شيء من فضلاته ويستثنى منه ما كان  
من آلات الأدمان من جلود صوفية كالذي باب و  
فيها من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

من جلود الخنزير وشعرها دون ما كان من السجائب و  
الحواصل الخواصر منه في وجهه قوي ولو كان محمولاً فلا  
قوى جواز الصلوة به والظاهر **القول** أن لا يكون  
من لباس الذهب والمذهب والحجر حيث يكون  
المصطفي حلاً ولا لباس على النساء ولا لباس بالحجر الخواطر  
مع ما يقع به الصلوة به إذا خرج عن اسم الحجر  
الحال من لا بما لا يكون أن يصلي به وحد كالفلسه  
والنكاح ونحوها فإذا كانت له تلك السترة لم يصح  
به الصلوة ولو كان المانع من الصلوة وحد رفته لأصغر  
جهة فلا يجوز لبسه ولو كان مما يمكن الصلوة به بعد  
التصرف به كجعل طول له في عرضه صححت به الصلوة ما لم  
يتصرف به ولا يمكن المصطفي به بالأداة من أن لا  
تصح الصلوة به من غير ذلك من غير ذلك

استغنى عن ذكر ما لا بد منه من غير ذلك من غير ذلك

ثم على أربعة أصابع فالأقوى اجتنابه **الرجاء** أن لا يكون  
مغصوباً تعام مغصوبته والقول بالبطالان قوى من  
غير فرق بين أن يكون بعض الثوب وقت السجود تحت بعض  
المساجد أو يكون هو الثوب العورة أو غير ذلك وحكم  
حمل المغصوب حكم لبسه على الأقوى **خامس** أن يكون  
طاهراً فلو كان نجساً غير مغفوق عنه وتجد الصلوة به كان  
ملبوساً لا محمولاً لخصيائه مع التمكن من التطهير بطلت  
صلوته وكذا أن كان عالماء وثني وصلّى سوا ذكر في  
أثناء الصلوة أو بعد ما في الوقت أو بعد فاته يلزم  
إعادتها على كل حال أما إذا لم يعلم بالنجاسة حتى دخل  
في الصلوة فعلم بعد الفراغ منها مضت صلوة ولا إعادة  
عليه إلا في الوقت ولا في خلاجه ولو علم في أثناء الصلوة  
فلا حق للخطاين والاصح من أن يكون وقد كاد

عليه غيره ثم إتمام الصلوة والإعادة ويعفى عن الذم ظلم  
يكن لبسة الذم البخل وهو من الذين إذا لم يكن من  
حيض أو استحاضه أو نفاس أو من دم نخل العين أو ذم غير  
مأكول اللحم في وجهه قوى ولو أصابته نجاسة أو أصابه  
مخاضه فلا عفو ويجزى العفو فيه سؤالاً كان الثوب أو البذل  
ولا يجزى العفو فيها بنجس دم من المايعات إذا أصاب  
بدن المصلي أو ثيابه وأما ما اتصل به في محل الأصالة  
كالقبح والمزطوبة والعرق المقارن له في العفو ليس إليه  
في وجهه قوى ولا حوط اجتنابه ما زاد من المقدار والآخر  
المتفرقة من الدم تفرض محبة سوا كانت في الثوب أو  
البدن أو فيه ما فإن كانت بحيث تبلغ الذم فلا عفو  
والأجاء العفو في مكان الثوب كقفاحه أو خرقه أو غيره  
فلا حوط اجتنابه إلى الجنبين بقوله لا يجوز

أو سأل  
عن الثوب

عن ذم القروح والجروح التي يشق التحرز عنها ما كان في  
محل الجرح أو محاذي له أو بعيداً عنه في الثوب أو البدن ولو  
صح الجرح فانقطع عنه بحيث يمكن غسله فلا عفو وكذا  
يعفى عما لا يتم الصلوة به لصغر لاروقته كالقلنسوة والسكر  
ونحوها والمعتبر خالته التي هو عليها كما من فلو أمكنه ستر  
العورتين به بوضع شيء من الطول بالعرض أو بالعكس فلا  
يجزى عن كونه لا تتم الصلوة به ولا حوط اجتنابه و  
يعفى أيضاً عن خرقه المستحاضة وحفظة المسوس والبطون  
وكل مستدله خروج النجاسة وعن ثوب الحرث للولد  
يجزى في اليوم والليله بفعله مرة واحدة إذا لم يكن  
عنده ما غير **الحج** **الثاني** في فقد إذا فقد الساتر  
العتاد وحصل شراؤه أو انتدبه فله أن يستر بالطين إذا  
لم يكن له غيره

مؤمياً لركوعه وسجوده والأصل في جالساً كذلك ويرفع  
شيء إلى جهته مما يسجد عليه ولو أمكنه التستر في  
الحفرة عن الناظر لزومه وإن لم يتمكن إلا من الجبر أو  
جلد غيره مأكول اللحم وأمكنه الترع صلى عن ياناً وإن  
تمكن من الثوب التحرز منه على ما سبق وتحزين الصلوة  
به والصلوة عن ياناً والثاني أحوط ولو شكت في نجاسة الثوب  
مثلاً بنى على الطهارة ولو شكت في كونه تحريم العجلد  
غير مأكول اللحم لم تصح الصلوة به ولو اشتبه في المتصل  
بالتياب خلافاً ولو اشتبه القابل للصلوة بغيره وصلة  
صلائين إلا المغصوب بالنسبة إلى الرجال والنساء  
والجبر وقفاً به الذم بالنسبة إلى الرجال فإن علمهم  
الصلوة غرات **حسن** **المغصوب** **الثاني** في مكان المصلي  
فإن شابه المصلي أو كان له ما يستره في مكانه

أرضه أو فضائه أو فراشه عاكس بالغضب بطلت صلواته  
وكذا لو كان الغضب في سقفه أو جدرانته وفي حكم بيت  
الشعر ونحوه وأطنا به وجباله وأتاده ويقوى الحاق بهج  
الذابة وترجائها وطائها وبغلبها وأما الصلوات في  
الاماكن المغصوبة للتسعة فجائزة لغير الغاصب ولو  
حبسه ظالم في مكان مغصوب صلى فيه فإلّا استأجر  
الصلوات تصرفاً زائداً على أصل الكون ولو خرج من المغصوب  
وصلى في خروجه صحت صلواته ولا تحوط الاعادة  
**قائمتها** ان يكون مما يستقر عليه فلا يتضح على مثل  
بيد الثبن أو الزمل مما لا يحصل عليه الاستقرار ولو كان  
مضطرباً أو الوقوف أو أول السجود ثم استقر جازاً أو  
مع بطونه فالأحوط احتياجه **ثالثها** في خصوص الفريضة  
ويشترط أن يكون في مكان مستقر لا يتحرك

بحركة سائر من مطلقاً أو واقفين ومضطربين مع احتياط  
ولو تعدد فعلها على الأرض صح ويختري القبلة بمقدار  
امكانه ولو بتكبيره الأحرار ويرفع إلى جبهته ما يسير  
عليه ويأمن منها بما يمكن مع الاستقرار والأحوط احتياط  
الصلوات مع إمكان الاندفاع إلى آخر الوقت **الرابع** في الفريضة  
فقط وهوان لا تكون في خوف الكعبة ولا على سطحها  
اختياراً فان صلى على السطح اضطرب أقدامه بين يديه  
شيئاً منها **خامسها** ان لا يجتمع فيه صلوات رجل وامرأتين  
أو الرجل منفردة عليهما ولو بعقبه أو بمنكبيه أو بينه  
وبينه ما عشرة أذرع بذراع اليد أو يكون بينهما ما مانع  
الرؤية ولا فرق بين الاعتساف والبصير والليل والنهار  
وكل من قام على الصلوة من صاحبه أو على الصلوات من  
غيره فخطيئته

ان ذلك على الفضل والاستحباب لا على الغرض بالاجباب  
ولن كان الأحوط المحافظة على التجنب هذا فيما اذا كانا  
مصلين ولو صلى أحدهما والاخر قائماً أو نائماً أو جالساً  
فلا بأس **سادسها** لطهارات المكان في موضع الجبهة و  
سلامته من النجاسة المتعدية في غير ما فلا تنظر  
لنجاسة محل البدن مع عدم رطوبة ما اذا صادف  
يسر لثياب أو حصل فاصل ما يمنع وصول الرطوبة  
واقفاً موضع الجبهة فلا بد من كونه طاهراً ولو وضع  
على الجنب طاهراً وسجد عليه فلا بأس **سابعها** مساوات موضع  
القدمين وموضع الجبهة وعدم ارتفاع موضع  
الجبهة عليه في غير التشبيح بأكثر من أربع أصابع  
عرضاً ولا يضره طوله عند العمل في مساوات  
المكانين

في التشبيح وفي غير **ثامنها** ان لا ينقصر على قبل المعصوم  
الأمع الحاجز المانع للرؤية الزائدة لسوء الأدب  
فلا تعد الشبايات فاصلة ولا الصدوق والشرف  
ولا ثوبه إلا ان الحق أن ذلك من الأدب المحبوبة  
دون الواجبات المفروضة **ثامنها** ان يكون مما يمكن  
إداء أفعال الصلوة به ولو كان ضيقاً بحيث لا يمكن  
فيه من إداء الواجبات فلا تنقص فيه **ثامنها** ان يكون مطمئناً  
في بقائه على قابلية الصلوة فلو وقف السفينة  
هتئة والملاح يعالجها فلا يعقدان حكمها حكم  
السائرة وجميع الموانع المذكورة عند الغضبية  
معتصمت عند ضيق الوقت وعند المكن من  
المكان الجامع للصلوات **الفصل الثاني** في الإوقات وفي  
ملاحش

اوقات خاصة فلا يخرج في كل وقت فاقول الظاهر في اوقات الشمس  
ولم يتر وقتها الى ان يبقى مقدار ما يؤدى به صلوات  
مقدار ما يؤدى به صلوات الظهور دخل وقت العصر  
استمر الى الغروب ويدخل وقت المغرب بغروب الحمرة  
المشرقية ويتم الى ان يبقى من انتصاف الليل مقدار  
صلوات العشاء واذا مضى بعد غروب الحمرة المشرقية  
مقدار ما يؤدى به المغرب دخل وقت العشاء ويتم  
الى انتصاف الليل وبعد انتصاف الليل الى الصبح  
وقت المضطر على الظاهر ويدخل وقت الفجر بظهور  
الفجر الصادق من أسفل الافق ويتم الى طلوع الشمس  
ومن اضطر الى التأخير فاذك من اخر الوقت كعة  
مع شرطها فكانت اوقات الوقت كذا وهذه اوقات  
الاجابة في الصلاة في الظاهر من الظاهر الى باور

زيادة الظل مثل الشاخص والعصر الى مثله والمغرب الى  
غروب الحمرة المغربية والعشاء بعدها الثلث الليل والصبح  
الى طلوع الحمرة بعد الفجر صوف نافلة الظاهر الى الزوال الى  
ان يبقى من فضيلة ما مقدار اربع ركعات الظاهر نافلة  
العصر الى ان يبقى من فضيلة ما مقدار اداء العصر والاولى  
مرات القديمين في نافلة الظاهر والاربعة اقدم  
في نافلة العصر لا يؤخرهما عن ذلك وناقلة المغرب الى  
غروب الحمرة المغربية والوتر وتصل قبل النوم في اي  
وقت شاء نافلة الليل من انتصافه الى طلوع الفجر  
يزال بها الفجر اذا صلى منها اربع ركعات او دخل في  
الثالثة ويجوز تقديمها للشباب والشيوخ الكبار خوفا من  
المشقة وكذا الفجر من خلف عن الاناء  
والاجابة في الصلاة في الظاهر من الظاهر الى باور

الفجر من طلوع الفجر الكاذب الى طلوع الحمرة ويجوز فعلها  
بعد نافلة الليل والافات كلها قابلة للقضاء ولو اقل  
الابتداء والاحوط ان لا يطوع بشي من الصلوات  
وعليه شي من الصلوات الواجبات مؤذات او  
مقضيات سوى ما استثنى من فعل الزوايا في  
اوقاتنا ومن اجرت التوافل للفرائض كنافلة الفجر وكذا  
نافلة الزوال فقد اذن في مزاجها الظاهر في شرع  
فيما ازاح فضيلة الظاهر ولو اوقات وقتها وكذا نافلة  
الليل لمن صلى الاربعة **فانها** في طريق معرفتها يعرف  
الزوال ينصب للشاخص معتدلا في الارض المعتدلة  
فان حدث له ظل بعد العدم مكانا بعصر البلدان  
او حدثت زوايا في الظاهر فدخل وقت الظاهر والمغرب  
الحمرة كذا في الصلاة في الظاهر من الظاهر الى باور

يطلع عند الغروب ويغرب عند الفجر من الكواكب كما  
لعم بعض النجوم السيارة في بعض الاوقات ففي مثل  
ذلك يعلم بوصولها الى محل زوال الشمس وهو كيد السماء  
ولو لاحظها وقت الطلوع وتاخرها عن المشرق ولو  
لاحظها عند الفجر ورأى نسبتها الى المغرب وقتها  
بحالها كان الانتصاف يباور نصف المسافة وكذا  
ولا يحضر دور الفريدين او نبات النعش على الجرد و  
تسميها بحيا المعرف ذلك وكذا في لحظة الساعة  
وارباب الاعمال والملازم في الضيق على خوف الانتصاف  
والعجز عن الروية او المعرفة يسئل حتى يحصل اليقين  
او الظن الذي يطمئن به نفسه وفي يوم الغمام وليسته  
يكفي في الكمال بالظن في مثل جميع الاعمال والى الجاهل  
عن الله تعالى وفي يوم النعش لا بد من العمل لله تعالى وفي

الاكتفاء بشهادة العدلين والعدل الواحد وجه قوي و  
 الاقوى ما ذكرناه **ثالثا** في الخطأ ولو دخل في الفريضة قبل  
 الوقت متعمدا عالما كان او جاهلا بطلت صلاته وكذا  
 لو صلته باظانا لدخول الوقت او عالما به فانكشف خلافه  
 ما لم يدخل عليه الوقت فإثاء الصلوة فان دخل في اثالثا  
 صححت والاخطأ انما هو والاعادة ومن قدم العصر على  
 الظهر والعشاء على المغرب عمدا بطلت صلاته جاهلا  
 بالحكم او عالما به ولو قدمه بالاحقة على السابقة بآسياق  
 ذكر في اثاء الصلوة عدل الى السابقة ولو ذكرها بعد  
 الفراغ فان صلى العصر والعشاء في وقت الاعين وذلك  
 قبل مضي زمان يمكن ان يصل في الظهر والمغرب بطلت  
 وان صلاهما في وقت المشي صححت على كل حال ولو صلته  
 القام والمغرب في وقت الصلاة بطلت

مؤيد

ما يؤدى به صلاتهما من آخر الوقت فالحكم ما مر من  
 البطالان ومن ادرك خمس ركعات من آخر الوقت ان  
 بالفرضين معا على الترتيب ولو ادرك مقدار  
 اربع ركعات فقط وكان متمما ان بالآخر  
 وقضى الاولى بعدها واما المقصر فياتي بهما  
 معا ومن ادرك من اقل الوقت مقدار الاولى  
 فقط نهجانه العذر في الشرع سقط عنه فرض  
 الاخير ومن ان بشئ من الاخير في وقت الاولى  
 ناسيا ثم ذكر بعد دخول وقت الثانية فالاقوى  
 البطالان ولو كان ظاناً لدخول وقت الثانية  
 فالاقوى الصحة والاخطأ الاعادة ولو ظن الضيق  
 الاعين الاخير في وقت الفراغ غلبت الصحة فالظاهر  
 صحة الاخير في وقت الفراغ

فيجذب انهم او نحو ذلك والاعين يقلد في الاستقبال  
 والظاهر اكتفائه بجمرة الظن ولا يلزمه زيادة  
 الطلب بل يكفي الظن بالنسبة الى التسليم ولو تعا  
 رضت طريق الظن اخذ بالزاح والاخطأ طلب العلم  
 او لم طلب الاقوى فالاقوى من الظنون وعلى كل  
 حال لو تعدر عليه لعلم اقل الوقت صلى بالظن  
 ولا يلزمه الانتظار ومن لا يعرف القبلة ان دار  
 شكه بين جهتين صلى صلاتين او بين ثلث جهات  
 صلى الى ثلاث جهات ثلث صلوات فان جهل  
 بالتم صلى الى اربع جهات اربع صلوات ولو ضاع  
 الوقت عنها الى بالمكن والاخطأ تنعيرها الى الضيق  
 بحيث لا يقع من الوقت ما لم يدعها بحسب ما به الاجماع

**القسم** في القبلة وفيه مباحث **الاول** في بيانها القبلة  
 موضع الكعبة ويستقبل البعيد جهة ما فان تمكن من  
 معرفة الجهة فيما لا اكتفاء بالعلامات كوضع الحجر  
 خلف المنكب الايمن ويجعل **المغرب** على عينية و  
 المشرق على شماله ويستقبل وسط ما بينهما ويجعل  
 عين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن كل  
 ذلك في واسط العراق وعلامة الشام جعل الحدي  
 خلف المنكب الايسر وعلامة اليمن جعل الجدي بين  
 العينين **المبحث الثاني** فيما تعرف به القبلة والموضع  
 في هذه الامور الى معرفة علماء الرياض ويكفي  
 غير العارفا اذا دخل بلاد المسلمين ان  
 يتعرف حالهم في الاستقبال في افقهم على ما  
 من حالهم

دخل في الصلوة فظهر له الخطاء في القبلة فثانها فاد  
كان بين المشرق والمغرب صحة صلواته وانحرى إلى  
القبلة وان كان إلى نفس المشرق والمغرب لم يستد  
للقبلة أعاد في الوقت بلا فاصل وفي خارج البيت  
وان كان إلى المشرق والمغرب أعاد في الوقت لا في خارجه  
وفيما بين المشرق والمغرب **الحالة** له حكم المستقبل أعاد  
عليه **الحجج التلويح** فيما يجب الاستقبال له يجب الإ  
ستقبال في صلوة الفرائض والتوافل وفي وضع الميت  
عند الاحتظار وبالقبر وفي الذبح والنحر ولما يلزم  
مع الامكان فلو تعدر صحة هذه الأفعال بالاستقبال  
فلو اضطر إلى صلوة السفيهة والزاحلة أو ما شيا  
لم يملك الاستقبال فيها من السكرو ومع التعذر  
في غيرها في سكره

بعد الصلاة وكان مستديرا للقبلة

بالصلية بحيث توجه في السفر والحضر إذا كان واقفا  
مستقرا فانه يجب عليه الاستقبال **الحجج التلويح**  
الاستقبال يجب الاستقبال بالوجه ومقادير اليد  
كالصدر والبطن ونحوها فلو استقبل بالوجه فقط  
لم يكن مستقبلا والاحوط الاستقبال بالقدمين  
ايظروا ما اليدان فيضعهما كيف شاء **المقطوع العاشر**  
في كيفية الصلوة اليومية وعدد ركعاتها على  
الاجزاء إذا أراد الصلوة ودان بالشرائط المذكورة  
من الطهارة من الحدث والخبث والسنن ولا يخطئ  
المكان والوقت والقبلة قام نائيا للصلوة المعينة  
فاصد وجهه الله والتقرب اليه مقارنا للتكبير قائلا  
الله اكبر ثم **الحجج التلويح** في ترك ركعتي الفجر  
فيما كان في البيت

سبعة أو أكثر أو سبعا أو ثلثا أو أكثر ثم يرفع نفسه  
منتصبا مستقرا ثم يهوي إلى السجود ساجدا على  
سبعة أعطاء الجبهة والكفين والركبتين وطرفي  
الأيمن واليسار مستقرا واضعا للجبهة على ما  
يصح السجود عليه قائلا سبحان ربّي الأعلى وبحمد  
ربّي وأثنى وأخمس أو سبعة أو أكثر أو يقول سبحان  
الله ثلثا أو أكثر ثم يرفع رأسه حتى يجلس منتصبا  
مستقرا ثم يسجد مرة أخرى ويضع كفاصبع في الأولى  
ثم يقوم ويقرأ الحمد والسورة ويضع في الركعة الثانية  
كما وضع في الركعة الأولى فان كانت ثنائيه كالصبح  
وصلوات السفر تشهد وسلم ويكفيه بان يقول  
اشهد بان لا اله الا الله محمد رسول الله ثم يركع  
الركعة الثالثة ويضع كفاصبع في الأولى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وان كانت ثلثيه  
كالغربة قام بعد التشهد قبل التسليم وقبل الحمد  
سرا وقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله  
اكبر محافظا على اللفظ العزيم مرة أو ثلاثا ثم يركع  
ويسجد كما مر فاذا رفع رأسه تشهد وسلم وان كانت  
رباعية ترك التشهد والتسليم بل يقوم بعد رفعه  
من السجود ويأتى بالركعة على نحو الثالث فاذا رفع  
رأسه من السجود الاخيرة تشهد وسلم على نحو السابق  
وهذا المقدار كاف في الصلوة فاذا اضاف الاذان  
والاقامة والاقوال والافعال المندوبة فقد  
فعل ما هو افضل وأهدى إلى الصلوة من بابها  
**المقصد الثاني عشر** في ذكر طوافه وفيه ما احتسب  
في الاذان والاقامة والاقوال والافعال المندوبة

الاقامة اشد استحباباً ويعتبر فيهما نية القربة لا  
تعماداً فان فلا يجوز اخذ الاجرة عليهما كمثل  
العبادات ويختصان بالفرائض اليومية واذن في  
ترك الاذان يوم الجمعة لمصلو العصر ولمصلو العصر  
في عرفه مع الحاج او العشاء في المزدلفة ايظمع الحاج  
لامطلق على الاقوى وللجامع بين الصلاتين ولما في  
الصلوة فانه يؤذن في اول الوتر ويقوم قائماً في السجدة  
ومتى فصل بينهما بزمان او بصلوات اخرى اعاد  
الاذان ولم يرد الجماعة او المنفرد اذا دخل الوقت وصلت  
الجماعة الاولى ولم تنفرق ترك الاذان والاقامة وقت  
بعد دخول الوقت من خفض في تقديمه على الفجر  
الاعلام وتلزم المحافظة على الترتيب بينهما بان  
يكون الاذان قبل الاقامة

الله

اعاد باليصل معه الترتيب ولو نسيهما معاً او نسي  
الاقامة فقط حتى دخل في الصلوة فلا يرجع اليهما  
ان كان ركع ولا يرجع ولا يحوط ان يرجع بعد  
الدخول في القراءة بل الدخول في الصلوة مطلقاً  
ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في اخر كل فصل  
والفصل بينهما الفاعل هو ما دون فاعل احدهما دون  
سامعها من اهل الجماعة مثلاً في وجهه قوى بسكته  
او جلسته او سجدة او خطوته او صلى ثلث ركعتين  
وفي المغرب يقتصر على التكنة او الخطوة تبعاً لما قاله  
وفي النحران الجالس بين اذان المغرب والاقامة كما  
لمتشهد بدنيه في سبيل الله ويستحب الترتيب في الاذان  
والمند فيه وسكتة بين الاذان والاقامة وان يكون بينهما  
على طين اذان ثم صوت في الاذان ثم صوت في الاقامة

بعد قد قامت الصلوة والمحدث في اثنائها الخلجة  
به الى اعادتهما بعد الوضوء الا اذا طال الفصل و  
الاولى ولا يحوط ان يعيد الاقامة مطلقاً ويجزم  
على المرأة اسماع الاجانب ويستحب ان يكون المؤذن  
على اصابتها بصيرة بالاقوات امتناً من كل الجماعات  
والاعتداد بان المجنون والتكران وغير المؤمن و  
يعتد باذان المميز من اطفال المؤمنين وان يعادوا  
على من ترفع والتسن كثير **المبحث الثاني** في القيام وهو  
واجب في حال النية وفي تكبير الاحرام وقبل  
الركوع متصلاً به ركن في الصلوة ولو اخل به عمداً  
او سهواً بطلت صلواته وفي حال القراءة وبطلها  
واجب في تركه وسهواً بطلت الصلوة والاحتياط في  
بطلان الصلوة بالاجتناب عن الاكل والشرب والجماع

الله

الاستقلال ولو توقف على الاستناد والاعتماد عند  
ولو لم يكن ما يعتمد عليه اشتراه واستاجره مع  
القدرت وعده الضميمة ولو قدر على القيام في بعض  
قام فيه ولو قام من القراءة سكنت حتى يستقر ولو  
امكنه القيام الى الركوع قام اليه ولو عجز عن الاعتدال  
قام منحنيًا ولو عجز عن الانحناء وقدر على القيام فلم  
واو الركوعه وسجوده فان عجز عن القيام اصلاً  
جلس مستقلاً ولا يعتمد فان عجز عنه اصلاً اضطجع  
على الجانب الايمن فان عجز فعلاً الايسر فان عجز استلق  
مخافاً على الاستقبال في جميع الاحوال وتختلف هيئة  
الاستقبال باختلاف الاحوال ويكون ركوعه وسجوده  
بأيامه رأسه الى القبلة في السجدة وفي الاختصاص  
ان عجز عن القيام فجلس مستقلاً او اضطجع على  
الجانب الايمن او استلق على البطن

والركوب والمشى اختياراً واضطراً ولو وجبت بند  
وتحوى وجب القيام **الحال** في النية وقد بين لها  
عبارة عن القصد وتعين المقصود وكونه خالصاً  
لوجه الله تعالى لا هليته واجزأه لشكر نعمته او لطلب  
العبد رغبة منزلته او طلب الرضا او خوفاً من  
سخطه او رجاء لشوابه او خوفاً من عقابه او ما  
تركب من ذلك الى غير ذلك ولو قصد التوصل بطلب  
الله الى الامور الدنيوية صح ولا يحوط الترك في غير  
النصوص ولا يحط بالاتباع لو ارادها واداء الحق  
طالبت تختلف باختلاف المطالب ولا حاجة الى  
نية الوجوب والتدبير ولا قضاء ولا اداء ولا  
القصر ولا اتمام ونحوه فانما يتوقف على التعبد  
بما هو عليه في كل وقت ومكان

منه

الصفات مالم يتوقف عليها التعبد ولم يكن شرعاً  
في الدين تحت صلواته ولا يحوط مرعات الوجه وهي  
بحكم الزكز تبتل الصلوة بتركها غير عمد او نوى  
الصلوة جملة ولا تنصحية الاجزاء بان ينوي شيئاً  
فشيئاً الا من حيث الجزئية وترجع الى نية الكل و  
تنصحية الوجوب في الصلوة الواجبة ولو كانت اياً  
شراً اطمأ ولا يضر دخول المستحبات فيها الدخولها  
تبعاً اولاً لان نيتها حين فعلها وحرمة قطع النافلة بعد  
الدخول فيها لا يقتضي وجوبها فنية التدب لا  
اشكال فيها ولو نوى في الفريضة المشتملة على التندب  
بامطلق التقرب الى الله كان اسماً ولا يبين من استلزم  
النية فلو نوى في النية الواجبة لم يلزم كافي

بما هو عليه في كل وقت ومكان

ولا العجب وان حزمنا على الاقوى ولو نوى القطع او  
تردد فيه ووقف عن القراءة وكان ذلك لتوهم  
ضاد في الصلوة فعلم الصحة فلا اشكال فيه مع عدم  
الفصل الكلي ولو قرأ او كان تردده لالذات فالأحو  
الاعادة ولا يجب خضار الصلوة مفصلة عن النية  
بل يكفي الاجمال ولو نوى الصلوة من لا يجسمها  
حواله يجعله اقل فاول فلا بأس ولو نوى صلوة فذكر  
اخرى سابقه عدل من اللاحقة الى السابقة وكذا  
اذا لم يعلم ما قام اليه بعد الدخول ودار امر بين  
السابقة واللاحقة عين السابقة سواء كان مؤدياً  
كان بدخل في العشاء وفي العشاء وبذكر الظاهر والمعبر  
او مقتضيتي كبر على مقتضى ما يقع من لاحقة  
ينوي الاخرى ايضاً

منه

تذكر المقضية كل ذلك مالم يتجاوز محل العدول فلو  
كانت الفاشية صيحاً مثلاً وقد صلى الثالثة فلا عدول  
وبهذه وقت القيام في وجه قوي ولو شك في  
تعيين ما بنا على ما قام اليه واذا تجاوز محل العدول  
اقتضاه ان بالشابقة بعده وليس العدول فرضاً الا  
في المؤذنين المرتبين كالظهورين والعشائين او  
المقتضيتين مع وجوب التدب بينهما اما من  
المؤذات الى المقضية فعلى التدب على الظاهر  
ولا يعدل من مقتضيه الى مؤذات على الاقوى  
ولا يجوز العدول عن فرائض الصلوة الى  
مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفرائض  
الى التوافل في الجاهل ما كان قد دخل في  
الصلوة ثم دخل الدار ثم رجع الى البيت

الحل فان تجاوزته واعاد جماعه وناسى  
سورة الجمعة في يوم الجمعة ولم يتجاوز محل  
العدول الى النفل وناسى الاذان والاقامة  
معاً والاقامة وحدها اذا كان قد دخل ولم  
يركع ولم يقرب ولا حوط تركه لنسيان الجمعة  
ولا اذان والاقامة والحاصل العدول لا يجوز  
الا في مواضع مخصوصة لا يقاس ويجزى  
التلفظ بالنية معتقداً ان اللفظ هو النية و  
بدون ذلك يكون في الصلوة لانه كلام بعد  
قول قد قامت الصلوة والاحوط الترك و  
لوقام لصلوة الظهيرة مثلاً فيسبق لسانه او  
خياله خطا الى الصلوة على ما قام له  
**باب في نسيان ركعة في الصلاة**

الصلوة بزيادتها ونقصها عمداً او سهواً او ترك  
القيام فيها كذلك ان صورتهما الله أكبر يفتح هرة  
الجلالة ومدامه وادغامه وظم الهاء سالمه  
من الاشباع المؤدى الى زيادتها الواو وفتح هرة  
أكبر وبأشده سالمين من المذموم المؤدى الى زيادة  
الالف مع الوقف على تراشه فلو كبر بغير هذه  
الضيعة او بدل الاسم الا عظم بغيره او بدل الكبر  
او عجزها فقالا أكبر او عكس لترتيب واخل  
بجرف او ازاده او ازاد كلة او نقصها او ادغم  
غير المدغم او فلت المدغم او غير شيء من الهيئة  
الخاصة بطلت صلواته ولو ترك تعظيم اللام  
او الزا او الهمزة او الف او الكاف او الهمزة  
او الالف او الكاف او الهمزة او الف او الكاف او الهمزة

على من لم يحسنها فان تعدد استقلاله بالتلفظ نطق  
بها ناطق حرفاً وحرفاً ونطق هو خلفه وان لم  
يتمكن من الجميع الى ما يمكن وان تعدد الكل  
ترجمتها بلسانه والاخرس ترجمته بلسانه وليس  
بها بعد ان يعقد بها قلبه ويجب تحقيل  
الذكر اللسانى بها او يعلم ذلك باسماع نفسه  
تحقيقاً او تقديره ولاولى ان يكبر سبعاً ويتخير في  
جعل ايها شاء تكبيرت الاحرام ويستحب رفع  
اليدين بها مبتدئاً بالرفع بابتداء التكبير منهياً  
به بانتهائه وجميع تكبيرات الصلوة مستحبة سوى  
تكبير الاحرام **باب في القراءة وبدلها**  
**باب في نسيان ركعة في الصلاة**  
الا ان نسيان ركعة في الصلاة

ولو اخل بجرف او فلت يد في كلمة او سكون لازم  
او بدل حرفاً بغيره وان كان الضاد بالطاء منعزلاً  
بطلت صلواته والجاهل بالحكم كالعامة ولو  
اخذ في ادغام بين كلمتين او متداً او صناعة من  
صناعات القرابة كما اذا وقف مع الحركة او وصل  
مع السكون لم تبطل والاحوط تجنب ذلك كله و  
يجوز للمريض والخائف والمستعجل وخائف رفع  
الامام راسه من الركوع قبل ركوعه الاقتصار  
على الحمد والبسملة ما بينهما ومن كل سورة سوى  
براءة وكل السور مجزئة الا الفصح والشرح والم  
ترويض بالالف فان كل واحد منهما سورة ومجموع  
الاولتين سورة واحدة كما في سورة الاخلاص  
والاولى سورة واحدة كما في سورة الاخلاص

وحم فضلت والجم وأقرأ وما يفتوت الوقت بقرائته  
فلو قرأها أو قرأ ما يعلم فوات الوقت بقرائته  
عندما بطلت صلواته ولو كان ناسياً فذكر في المصلى  
قطع العزيمة وقرا غير ما ان لم يكن قرا آية التمجيد  
واستبدل بالسورة الطويلة أقصر منها ولو قرأه  
التجيد ساهياً فمغض بعد الفراغ اتم الصلوة وسجد  
بعد الفراغ منها وكذا لو استمع وأما التافلة فقرأتها  
فيها مع العمد سائعه ويسجد لها في أثناء الصلوة  
ولا تجب في التافلة سورة بل يجوز الاقتصار فيها  
الفاتحة ولو جبت التافلة بنذر أو شبهه فالأحوط  
ان يصنع فيها ما صنع في الفريضة **الفصل الثاني** في  
كيفية التلاوة بعد السجدة الأولى

العشاء فانه يتخير فيها بين الفاتحة وحدها وبين  
التسبيح وهو قول سبجان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والله أكبر مرة واحدة والاحوط تركها تماماً حفاظاً  
على اللفظة العربية والالفاظ الخاصة والعلم بان  
بالممكن فان لم يتمكن يأتي بالذكر مطلقاً عوضه والشر  
يشير ويعقد بقلبه ويحرك لسانه كما في القراءة ويلزم  
الترتيب المتابعة ولما قرأه فيلزم فيها الترتيب  
بين الحمد والسورة وبين ابعاها متى اخل بشيء من  
السابق وان باللاحق عاد الى الفاتحة ثم اني بما  
بعده ما لم يدخل في ركن فان دخل في ركن مضى  
ولا شيء عليه ويلزم الموالاة بين الحروف والكلمات  
والآيات فلو سكنت كلمة طويلاً لم يخل بالوصل في قوله  
والله أكبر

في القراءة في اولى الصبح والعشاءين والاختفات  
في الباقي عدل صلوته الجهر وظهور ما فات له التجرد  
لجهر فيها والاختفات في الظاهر لحوط وهما معلوماً  
عرفا ويحجان في القرائة او بدلهما كتب الخبرين  
فلو تعدل الاختفات في موضع الجهر والجهر في موضع  
الاختفات بطلت صلواته الا في البسملة فان  
الجهر فيها في موضع الاختفات مستحب ولا اذا كاد  
جاهلاً بوجوب ذلك فتجهر ولو خالف نسياناً او علم  
بعد الجهر في أثناء القرائة مضى قرائته ولا  
اعادته عليه ولا يجب فيه ما عدل القرائة ولما  
من التسبيح جهر ولا اختفات بل يتخير في الادكان  
للايقين بين الجهر والاختفات وكذا لا يجب ان  
يقرأ في الجهر الا في الجهر

في التوافل الليل والاختفات في نوافل النهار ولا  
يجبان فيها وان وجبت بنذر أو نحو ولو شرط  
في التند كيفية خاصة فذلك أمر آخر **الفصل**  
**الثالث** في بقاء احكامها وهي امور **الاحكام** قول امين  
بعد الفاتحة بعنوان استجابة بها على الخصوصية  
تشرع حرماً مفسد للصلوة وبدون ذلك الا  
حوط تركها الامع التيقن بل الاحوط تركها في  
جميع احوال الصلوة **الاحكام** العاجز عن اصل القرائة  
او عن بعض كيفية انتهائين بالمقدور منها فان  
عجز قرء من غيرها فان عجز سجد لله وذكره بمقدارها  
ويلزم التعم بقدر الامكان ويجب عليه الصلوة  
جاءه او وقع من غيره عليه وهو يتبعه ويقدر  
في حاله

ان تركه عاصياً انخرصت الى ضيق الوقت ولا  
خوس يعقد بقلبه ويلوك لسانه ويشير بها  
**ثالثاً** لا يجوز الجمع بين سورتين ولا بين سورة  
وبعض سورة ولا بين بعض سورتين ولا لاقتصار  
على بعض سورة وكل ذلك لا بأس به في التناقله  
ولو كثر التورع بنفسها فاصلاً تلاوة القرآن لا  
جزئية الصلوة فلا بأس ما لم يخرج بالاطالة عن  
هيئة المصلي وكذا الوقوف البعض مع السورة من  
حيث أنه قرآن ولو جمع بين السورة وبعضها من  
جهة العذر في محل الجواز **حازر ابعها**  
يجوز العدول من سورة الى سورة اخرى ما لم  
يبلغ نصفها او القيل بالجملة في تنوع الثلثين  
فما ينظر من وجوه الاحوط والذكر

في كل سورة الا في التوحيد والحمد فلا يجوز العدول  
منهما الى غيرهما مطلقاً الا الى سورة الجمعة و  
المنافقين في يوم الجمعة فانه يجوز العدول بينهما  
اليهما مطلقاً والاحتياط الاقتصار على الظاهر  
والجمعة بل على الجمعة فقط ولا يعدل في الحمد و  
التوحيد من احدهما الى الاخرى في وجه قوي و  
يجب العدول مطلقاً مع نسيان شيء من السورة  
التي دخل بها **فانسيها** من اراد النقص خطوة او  
خطوتين سكنت عن القرآن في حركته **سألتها**  
لا يجب في البسملة تعيين السورت المعينه بنفسها  
كالقائه والتورع المندرجت والاحوط تعيينها في  
غير المعينه الا في الغالب العادة عن التعيين بحيث  
انه لو قرأ العبد في السورة قال السورت الفلانية

فهو حقه معين في نفسه غافل عن تعيينه ولو لم  
يعرف في موضع الابهام كان الاحوط الرجوع للتعيين  
او العدول مع بقاء محله ويستحب التعوذ سر قبل  
الفاتحة في الركعة الاولى والاولى ان ياتي بلفظ اعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم وسؤال الرحمة اذا  
قرئ آية الرحمة والنجاة من العذاب اذا قرئ آية  
واذا قرئ مثل آياتها الذين امنوا وآياتها الناس  
قال ليت ربنا ورتيل القران محفوظاً على الوقوف  
مبيناً للحروف مندبر المعاني القران ساكناً  
بعد الفراغ من الفاتحة وبعد الفراغ من السورة  
في اختيار السورة الموصفة كالجمعة والمنافقين  
مقتضى الظاهر يوم الجمعة والحمد في عشاها  
والتوحيد في غير عشاها

الطوال في الضج وفي الضج الخميس والاثنين في  
الاولى هل ان على الانسان وفي الثانية قل انتك  
وفي العصر والمغرب بقصار السور وفي الظهور  
العشاء بالمستحبات ونحو ذلك وفي التوافل لما  
وضف لها **التي** في الركوع ويجب في غير  
الكسوف في كل ركعة من وهو ركن تبطل الصلوة  
بزيادته في غير الجماعة وامان في الجماعة فيسبح بحمده  
ونقص عمداً او سهواً ان القيام الذي  
عنه ترك ركن كذلك تبطل الصلوة بتركه عمداً  
او سهواً ويجب فيه امور **احدها** الاخذ بالاستسوا  
الخلاقة بقدر ما تصل يداه ركبتة والاحوط  
مراءا وحده ما يصل يداه ركبتة والاحوط  
في الركعة من غير ركعتين

لم يكن راعيا والمدار على ما ينبغي به راعيا ومن  
خلق على هيئة الراع او كان كذلك لم يرض او كبر  
يزيد في الانحنا ويسر فان لم يتمكن نواه ركوعا  
واستغنى به **ثانيها** الظمان به بمقدار الذكر  
الواجب **ثالثها** الذكر وهو سبحانه في العظم و  
بحر منزه واكثر او سبحانه الله ثلاثا او اكثر  
محافظا على العريته والترتيب والموا لاهاتيا  
به بعد الاستقرار والاطمان ان فلو ذكر قبله  
عمدا او شرع في الرفع قبل اتمام الذكر الواجب  
كذلك بطلت صلاته ولو عجز عن الظمان به  
او عن الرفع سقط ويستحب التكبير له رافعا  
يديه الى جدي اذنه وقوله مع الله بلن حمد  
عن الفروع الاصلية في الحج والعمرة

عن الفروع

الحمد لله رب العالمين واغفر لي جميع ما فعلت  
وترى الركبتين الى خلف وتسوية الظهر ووضع  
اليدين على الركبتين وتقديم اليمنى وتبليغ  
الكفين لهما مفترجات الاصابع الى غير ذلك و  
يكون وضع اليدين تحت الثياب **المتنجس السابع**  
في السجود ويجب في الركعة سجدة واحدة وهما ركعتان  
بمعنى انه لو زاد هما في ركعة او اخل هما معا  
عمدا او سهوا بطلت صلاته بخلاف ما لو اخل  
بواحدة او زادهما سهوا او يجب فيه امور **الخامس** ان  
يسجد على الاعضاء السبعة للجهة وباطن الكفين  
والركبتين وطرفي ابهامي الركبتين ظهرا او بطن  
بما ينبغي من تواضع لا ينقص في الجهة  
عن هذا

عن هذا

نحو سجدة السجود خضر خضرة وسجد فيها اليقع بعض  
ما عدى موضع الذم على الارض فان تعذر فعلا  
احد جنيته محافظا على الاستقبال ولاولى تقديرا  
الايمان ان امكن فان تعذر رافعا في رقبته فان تعذر  
رفع محل السجود **ثانيها** الانحنا بحيث يساوى  
موضع جبهته موضع قدميه او يزيد عليه  
باربع اصابع فادون فلا فضل بل الاحوط مراعاة  
ذلك بالنسبة الى الهبوط والاولى مراعاته في  
جميع السجود بل جميع محل البدن ولو عجز عن  
الانحنا رفع محل السجود الى جبهته والاحوط تعميم  
الحكم في العلو القاسم والمستحب **ثالثها** الذكر وهو  
سبحان رب الاعلى وسبح منة الملك سبحانه الله  
بذلك

المطهر

الظمان به والاستقرار مع الاختيار ويسقط الجميع  
مع الاضطراب وان جئت بالممكن **السادس** كود  
السجود على الارض باقيه على حالها او على ما نبت  
فيها مما لا يؤكل ولا يلبس في العادة فلا يجوز  
السجود على ما ليس من الارض ولا من نباتها كما  
لصوف والشعر والحجر وجميع اجزاء الحيوانات  
من الجلود ونحوها ولا على ما كان منها ثم خرج  
بالاستحالة كما اذا استحال الارض الى ثوب من المعلاة  
كالذهب والفضة والمصفر والخماس والملح والقر  
والبلور والعقيق والغير ونحوها واستحالة هي  
او نباتها معاد ونحوه والاحوط تجنب الحصى والنوم  
بعد الاعانة والظن بالامانة والمهر الايض  
الذكر

المطهر

والسبح والحق فلا بأس بها ولا على ما كان من نفاق  
وكان ما كولا بالعادة او ملبوسا كذلك فلا يجوز  
التجود على الخبز والمطبوخ والحبوب المعتاد اكلها  
من الخطأ والشعر ونحوها والفواكه والبقول المعتاد  
اكلها والاحوط ترك التجود على قشر الجوز و  
البندق ونحوها وخصوصا مع الانفصال وكذا  
نوى التمر والمشمش ولا بأس بأوراق الاشجار و  
اثمارها من غير المأكول ولو كان قشر الحبوب  
باقيا عليها لم يصح نعم لو انفصل فلا بأس فيجوز  
على النخالة والاحوط تجنبها والتبن والفصيل  
مع الانفصال وعدمه وفي جواز التجود على  
قشر الان مع الانفصال عدمه وفيه الاحتياط  
في جواز التجود على قشر الحبوب

والا يجوز التجود على ما ليس بالعتاد

معتاد كعض النباتات او يلبس كذلك كاللباس  
المتخذ من الخوص او الليف فلا بأس بالتجود عليها  
بخلاف ما كان مأكولا من النباتات كالبصل و  
الكراث والفجل والزباد ونحوها واملا ما لا يؤكل  
اصلا او يؤكل نادرا كالبا بونج والتخيض ونحوها  
فلا بأس بالتجود عليها وكذلك ما ينبت على الماء  
كعض النباتات وما يؤكل في اقليم دون اخر جري  
عليه حكم المنع **فانما** ان يكون المكان مباحا و  
معدى بالنسبة الى تمام الاعضاء وان يكون  
ظاهرا بالنسبة الى موضع الجهة وانما بالنسبة  
الى غيرهما فانما يلزم عدم تعدد النجاسة الغير  
مستوفية لان النجاسة المستوفية مستوفية في كل

من شئ لا يجوز التجود عليه او شئت في انه منه  
بالاحوط تجنبه مطلقا ولو علم انه من الخشب  
لدخول التور وفيه **سواء** الجاوس بين التجدين  
كيف اتفق والافضل للرجال التبرج على نحو  
المعهود مطمئنا مستقرا مع الامكان ومع التعداد  
يأتى بالممكن **فانما** يمكن الجهة والمساجد من غلا  
التجود **فانما** رفع ما يمنع الجهة من مباشرة محل  
التجود ومنه الوسخ المتكاش على التربة الحسينية  
على مشرفها افضل للتلايم والتقية ويستحب فيه  
امور التكبير له وتلقى الارض بالكفين ورفع ذراعيه  
ويستطيبه مضموم في الاصابع جدا اذ فيه  
الانظر في سجدة الاطراف

بعد التجود الاخير والجلوس وعلى الورك الايسر و  
جعل ظهر القدم اليمنى على باطن اليسرى والنظر الى  
الجلوس الى الحجر وقول بحول الله تعالى وقوته اقوم و  
اقعد اذا اراد القيام كل ذلك مع الخضوع والخشوع  
كما ينبغي المحافظة عليه ما في جميع الاعمال ويستحب  
سجود ثلاثون على الفاري والمستمع دون السامع  
واستجابته للسامع ايضا غير بعيد في احد عشر  
موضع في سورتي الاعراف والنحل والرعد  
وبني اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان  
والنمل وقصا ولا شفاق ونجيب في ربيع الهم  
تزييل وفي التجود والتجمل واقرأ ويستحب الشكر سبحان  
او واخبر في سجدة الاطراف في سجدة

النية والاولى المحافظة على هيئة سجود المصطفى  
والافضل في سجود الشكر مائة مرة شكراً وعقراً  
مائة مرة وفي سجود التلاوة سجودات كذا يا رب بعدا  
وتقاً لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستكفاً ولا مغتظاً  
بل ناعبدك ليل خائف مستجير **الشيخان** في التثنية  
وهو واجب في الصبح مرة بعد الركعتين وفي المغرب  
والزباغيات مرتين مرة بعد الثانية ومرة  
بعد الاخيرة ويجزى فيه التثنية دين وقول  
اللهم صل على محمد وآل محمد ولكن اسلم صور الجزة  
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد  
ان محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل  
محمد محمد افضل الانبياء والمرسلين والحمد لله  
والصلوة والسلام

وبعد النقص والتبديل ويشترط فيه امران احدهما  
الجلوس كيف شاء وان كان الافضل ان يجلس على  
الورك الايسر ويصنع ما من **الثاني** الاستقرار فيه  
بمقدار الذكر الواجب فلو شرع فيه قبل اتمام  
الرفع من السجود واكملوه وهو اخذ في القيام بطل  
العاجز عنه يجب عليه التعلم ولا يشغل بشئ  
غير ضروري حتى يفرغ منه ولا بد ان يأتي بما  
امكن فان عجز عن الكل استبدل به ذكراً اخر  
الاخرس يشير اليه ويجعد قلبه وبأول لسانه  
**الشيخ التاسع** في التسليم وهو واجب واسلم صور  
الجمع بين قول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
وقول الله على محمد وآله طائفة ورحمة الله  
والصلوة والسلام

العريته والترتيب والمواالاة ولو اقتصر على السلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته اجزى ولو اثنى بالسلام  
علينا فالظاهر لزوم السلام عليكم ويقوى الخروج  
بالسلام علينا والاحوط ان ينوي مطلق الخروج من  
غير تعيين الخروج والظاهر عدم لزوم نية من من  
راس واما قول السلام عليك ايها النبي فهو  
مستحب ولا يحصل به خروج والمنفرد يسلم تسليمه  
واحد الى قبله ولكن يؤمى بمؤخر عينيه الى  
يمينه والامام يؤمى بصفته وجهه الى يمينه  
فقط وكذا المأموم اذا لم يكن على يساره احد  
وان كان على يساره احد سلم ثانياً ولو لم يصح  
وجهه الى اليمين ايضا فسلم من يمينه وسلم

المسلمين من اليمن والامس والمأموم اثنى بالثنتين  
يقصد بالحد ثارة الامام وقيل اخرى ما ذكره  
يستحب ان يكبر ثلاثاً رافعاً يديه قائلاً لا اله  
الا الله وحده وحده والحمد لله والعر جند و  
غلبه الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيى  
ويميت وهو على كل شئ قدير **الشيخ الثاني** في القنوة  
وهو مستحب في كل ثنائه من فرضه او نافلة  
بعد الفراغ من القراءة الا في ثنائية الجمعة فانه  
بعد الركوع ويستحب في اول الجمعة ومفردات  
الوتر وغيرها قبل الركوع وفي صلاة الصبح و  
المغرب استند اليه ايّاً ولو شيه فضاء بعد الركوع  
ولو كبر بعد القنوة الى السجدة فمما بعد الركوع  
الصلوة والسلام

مستقبلاً للقبلة ولو طال الفضل والاولى قضاءه  
من جلوس والكل على الطريق المعهود ولو تعد  
تركه لم يعد عليه بل لا حوط عدم العود حتى مع  
النسيان ويجوز الدعاء فيه بالفارسية وباللحم  
كما تجوز المناجات والثناء والدعاء في ثناء الصلوة  
بذلك والاولى بل لا حوط للمحافظة على العربية في  
جميع ذلك واما القران فلا ذلك والواجب  
فلا بد فيها من المحافظة على العربية ويستحب له  
التكبير ورفع اليدين فيه الى خدا وجهه والنظر  
الى باطن كفيه كما ذكره بعض العلماء والدعاء بما  
يسير ولو قصر على الصلوة على النعم واله  
كما طالع التكبير في **الصلوة**  
او **الصلوة** **الصلوة**

وهو اقسام **الحكم** ما ترك الظهاره من الحدث من الوضوء  
او الغسل والنية سواء تركها او ترك بعض اجزائها لا  
عدم الجنب بمنزلة عدم الكل وهو مفسد للصلوة  
وموجب لاعادة سواء كان عن عمد او جهل او نسيان  
وسواء ذكر في ثناء الصلوة او بعد الفراغ منها  
قبل مضي الوقت او بعده فان علم صلوة التي لخل  
شرطها بعينها اعادها ولو اشتبهت بامثالها كما  
لن ياعيه بين التباينات اعاده واحدة عما في ذمته  
يتخير فيها بين الجهر والخفض ان اختلف حكمها  
لاذا التحدث كالظهور والعشائين لمن عليه عشاء  
مقتضية لزوم حكمها والحاصل باق بولادة  
بغيره **الحكم** **الحكم** **الحكم**  
لا **الحكم** **الحكم** **الحكم**

في المشبهة بين القضاء والاداء وما عليه اصله  
نيابة في وجه قوي ولا حوط **الحكم** **الحكم** **الحكم**  
غسل النجاسة الغير معفو عنها وقد تقدم انه  
ان كان عن عمد او نسيان او جهل بالحكم الشرعي  
وجبت الاعادة مطلقاً في الصلوة وبعد الفراغ  
في الوقت وبعد خروجه وان كان عن جهل با  
لاصل وعلم بعد الفراغ فلا اعادت مطلقاً وان  
علم في ثناء الصلوة فقد سبق حكمه **الحكم** **الحكم**  
ستر العورت وهو مفسد مع العلم والجهل با  
الحكم مع تعدل الفعل واما مع الغفلة والنسيان  
فالاقوى الصحة ويبتر نفسه لو علم في ثناء  
ومثله لو لم يتغير **الحكم** **الحكم** **الحكم**  
ما كوال **الحكم** **الحكم** **الحكم**

مع النسيان او عدم المعرفة بالموضوع ولو استعمل  
المشكوك به من اللباس ودار بين الحرين وغيره  
او جلد مأكول اللحم وغيره بطلت صلواته واما  
المشكوك في اصابة النجاسة له فلا باس به ما لم  
يتعلق بمسألة المحصور **الحكم** **الحكم** **الحكم**  
من الاباحة والاستقرار والظمان لموضع الجملة  
وهو مفسد للصلوة مع العلم ومع جهل الحكم  
وبدونه ومع الجهل بالاصل والنسيان يقوى  
القول بالعمية ولا حوط الاعادت مطلقاً **الحكم**  
ترك الاستقبال وقد تقدم الكلام فيه ولانه  
مع العلم مفسد للصلوة مع جهل الحكم وبدونه  
مع الجهل من **الحكم** **الحكم** **الحكم**  
بغيره **الحكم** **الحكم** **الحكم**

فإن كان ما بين المشرق والمغرب فصيحاً وإن كان  
 إلى نفس المشرق أو المغرب أو إلى عكس القبلة فإن  
 تبين في الوقت أعاد وفي خارجه لا قضاء عليه و  
 الاحوط في المستدبر القبلة في خارج الوقت أيضاً  
**دستما** ترك شرائط الاجزاء كالاستقرار حين الاعتدال  
 والاطمينان حين الافعال ونفس الصلاة بركتها  
 أو ترك أحد فاعداً مع الجهل بالحكم والعلم به  
 ولا تبطل مع النسيان وفوات محل يخرج وجهه عن  
 محله وأما الجهر والاختفاء فأنما يفسد بتركها  
 مع العلم والتعمد ولا يفسد مع الجهل بالحكم  
 النسيان حتى لو ذكر في أثناء الفاعل أنه جهر  
 بلقاء في مرة أو لا أو بالعلم أو غيره  
 بعد الجهر لم يعد الجهر من غير العلم

فإن كان ما بين المشرق والمغرب فصيحاً وإن كان  
 إلى نفس المشرق أو المغرب أو إلى عكس القبلة فإن  
 تبين في الوقت أعاد وفي خارجه لا قضاء عليه و  
 الاحوط في المستدبر القبلة في خارج الوقت أيضاً  
**دستما** ترك شرائط الاجزاء كالاستقرار حين الاعتدال  
 والاطمينان حين الافعال ونفس الصلاة بركتها  
 أو ترك أحد فاعداً مع الجهل بالحكم والعلم به  
 ولا تبطل مع النسيان وفوات محل يخرج وجهه عن  
 محله وأما الجهر والاختفاء فأنما يفسد بتركها  
 مع العلم والتعمد ولا يفسد مع الجهل بالحكم  
 النسيان حتى لو ذكر في أثناء الفاعل أنه جهر  
 بلقاء في مرة أو لا أو بالعلم أو غيره  
 بعد الجهر لم يعد الجهر من غير العلم

وتنظر

والقيام المتصل بالركوع أو تكبيرة الاحرام أو مجموع  
 السجدين بطلت صلواته وإن لم تبطل ولا يجب  
 بعد ذلك قضاء إلا في السجدة والتشهد المنسيين  
 فإنه يأتي بهما بعد الفراغ تأويلاً بهما معوضاً ما  
 فات ويسجد لكل واحد منهما بعد ذلك بسجود  
 التتمه ولو ذكر الركوع وهو في الهوى انتصب و  
 ركع مطلقاً والاحوط أعاد الصلوات بعد  
 ذلك حيث ينهي إلى محل الركوع أو يتجاوز ولو  
 نسي الذكر أو الاستقرار فيه مضى ولا شيء عليه  
 ولو نسي الزرع من الركوع أو الانتصاب بعد  
 أو لا يستقر فيه ولم يصل إلى محل السجود عاد إلى  
 القيام وجدة الهوى في السجود ولو نسي السجدين  
 بعد الصلاة أو السجدة أو السجدة أو السجدة أو السجدة

ركعاً أو من ركعتين حكم بطلان الصلاة فتر النية  
 وتكبيرت الاحرام لا تعقد الصلاة إلا بهما فتي  
 ترك واحدة منهما أو القيام فيه أعاد الصلوات  
 من أولها مطلقاً ولو نسي الركعة الأخيرة فذكرها  
 بعد التشهد قبل التسليم فأم وإن بها ولا شيء  
 عليه ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطل  
 سهواً فأم وإن وسجد التتمه مرة والاحوط السجود عند  
 ثلث مرات عن التسليمات الثلاث ولو فعل  
 ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً كما حدث واستدار  
 القبلة ونحوهما أعاد الصلوة من رأس ولو نسي  
 السجدين حتى خرج من الصلوة أعاد الصلوة و  
 لو نسي سجدة واحدة أو تشهد أو قضاها وسجد التتمه  
 ولو نسي سجدة واحدة أو تشهد أو قضاها وسجد التتمه

كما

به عا دعليها وان بها وسجد للسم واحتياطاً و  
لوني ذكر الركوع او ذكر السجود او الظانين فيها  
حتى رفع منها فلا شيء عليه **الحج الثاني** في زيادة  
الاجزاء والضابط فيه انه متى مراد شيئاً في الصلوة  
بانياً على الجزئية عن علم او جهل متعمداً اذا كرا  
بطلت صلوته ولو اني به لا بقصد الجزئية فان  
كان في شيء من القراءات او من التكرار او من الدعاء  
كان يزيد على القراءة الواجبة والتسبيح عوض  
القراءة ونحو ذلك بقصد قرائت القرآن او الذكر  
مثلاً فلا بأس وفي غير ذلك لا يجوز مطلقاً الا  
في رفع اعطاء السجود متاعدي الجزئية فان لا بأس  
به سيما في موضع الجهر في السجود **الحج الثاني**  
في زيادة في السجود  
كونه

كوضع اليدين على الركبتين مرتين ووضع الالف  
كذلك فلا بأس الا مع قصد المشروعية في التكرار  
لانه تشريع ولو زاد تشبهاً فان كان تكبيراً الاحرام  
او ركعة او ركوعاً او سجدة في ركعة واحدة بان  
يسجد فيها اربع سجرات بطلت صلوته واما زيادة  
الركوع في الجماع فيسبغ التفصيل فيها ولو زاد قياماً بان  
ذكر حال القيام تمام ركعته فجلس بعد القيام او  
فعوداً موضع القيام وانه صح صلوته وسجد سجود  
السم ولو ما في غير ذلك فلا فساد ولا يسجد للسم  
كما اذا زاد سجوداً واحداً او ذكر أو تشهداً ونحو  
ذلك والاحوط محو كل زيادة او نقصان ولو  
لم يمسح بالارض في كل ركعة الصلوة او ركعات  
الصلوة او في كل ركعة من كل ركعة

لفريضة اخرى فالاقوى بطلان الفريضتين و  
الاحوط اتمام الثانية مع العدول بالنية الى  
الفريضة الاولى مع ترتبها عليها او بدونه  
مع عدمه ثم عا دالفريضتين مع **الحج الثاني** في  
الزيادات الخارجة وهي اقسام **الحج الثاني** ما يبطل الصلوة  
عمداً ومهماً ومنها الحديث واستدبار القبلة و  
التشريق والتغريب من الاصل او بالانفات في  
وجه قوي والفعل الكثير والتكوت الطويل **الحج الثاني**  
للصلاة عن صورتها **الحج الثاني** ما يبطل عمداً لا سيما  
ومنه كلامه الادميين ونعني به ما تركب من  
حرفين او كان حرفاً منهما اللعين ولا يكون قرأنا  
ولا دعاء ولا ذكر او من السلام والنية ولو كانت  
بغير ذلك او من كل صلاة او من كل ركعة

الله بالخير وادخلوها سلاماً وفي امان الله ونحو ذلك  
ما لم يقصد القرآن والدعاء ومع التمسك والفاظ  
تصح الصلوة ويلزم في التمسك بعد السجود والسم  
والاحوط في اللفظ ذلك ايضاً ويستثنى منه سر  
السلام فانه يجب على المصلين رد السلام دون  
باقي التحنات ولو ترك الرد مع عدم من يرد سواء  
فقبل بطلان الصلوة والاقوى خلافه وصورة  
الرد سلام عليكم والسلام عليكم او السلام  
عليك والاحوط والاقوى جواز الرد بمثل التحية  
اذا كانت من المتعارفة والاحوط الاقتصار  
على الصيغة الاولى دون عليك السلام ولا  
يجوز الرد بالسلام على من لم يرد عليك السلام  
او بالسلام على من لم يرد عليك السلام

فالأحوط الترتيب إلا إذا خضع بالتلاوة فإنه يتعين  
عليه ويستحب للمصلّي التحميد أو عطف  
تسميته يعني القول له بحمك الله لكن بقصد  
الدعاء وفيه التكفير وهو وضع اليدين على  
الشمال ووضع الشمال على اليمن في وجه قوي  
والقهر ويدبها الضمات الغالب وهو ما  
قابل التبتسم ولو كان بغیر صوت والدعاء بالحرمة  
والفعل الكثير الغير المباح لصورت الصلوة وأما  
المسح لصورة الصلوة فانه مبطل عمدًا وهو ما  
كما تقدم وفيه البكاء لأمور الدنيا والمراد به  
ما اشتمل على الحبيب وهو مستحب لأمور الآخرة  
فإن عطف على ذكر الحبيب والذكرين كما في  
الآية

ولا يصيأء والعلماء فلا حوط تركه ولا أكل  
والشرب بما يسمي أكلاً وشرباً فلا بأس بابتلاع  
بعض الأشياء الضعفاء المختلفة بالأسنان و  
خوها ونخص في شرب الماء في دعاء الوتر لمزيد  
الصوم من غير استسقاء وجميع ما ذكرناه من  
مبطلات العمل لا تخل مع النسيان ولو صدرت  
من غير اختياره كالضحك والبكاء في أكثر الأ  
وقات ومع الاجبار فلا حوط فيه إلا عادت  
وأما ما كان للنسيته فلا بأس به ويشارك في ذلك  
الفرس والنفل إلا الوتر فيجوز للدخول فيه شرب  
الماء إذا أراد الصيام وخاف الفرج ويحرم قطع الفريضة  
وفعل مناهي الخطايا والأحوط عدم قطع  
النفل على ما ذهب إليه الجمهور على الصحيح

وعص الرجل شعره ونفخ به جمع الشعر وقسط  
الزاس وزنا أضيف اليه الظفر والقتل بالالو  
تركها **أناشدا** ما لا يطل في العدد والتموعا وهو  
الفعل القليل كعدد الركعات بالحصى وقتل  
الحية والعقرب والاشارة باليد والتصفيق للعلم  
والتمطى والتساب والتخم والبصاق والتناوه ونج  
موضع السجود ما لم يتولد منه حرفان فصاعد  
وقرعه الاصابع والالتفات يمينا وشمالا التفتا  
غير فاحش لو كان فاحش وجبا اجتنباه وتفضل  
الحال في الالتفات بالعين أو بالوجه مع بقاء العلم  
الاستقبال غير مقصد مطلقا والالتفات بوجهه  
أو بكلمة علم وجهه يخرج عن الاستقبال وهو

التمهيد كان ما بين المشرق والمغرب فتح وإتمام  
 إذا كان إليهما أو إلى عكس القبلة فإن تبين  
 في الوقت أعاد وان لم يتبين إلا خارج الوقت فلا  
 شيء عليه والاحوط القضاء في الأخير والكلام  
 بحرف واحد غير مفهم لمعنى ومدافعة الاختين  
 والتحريك مقدار خطين وفي الخطوتين أشكال وفي  
 ارادت نحو الجماعة لمن دخل المسجد خصه بغيره  
 القرآن حال الخطي كما من **خامسة** في أحوال الشك  
 ونعني به ألا يحصر في نفسه أحد الطرفين بنى على  
 التراجع في نظره وعمل عليه في جميع الأمور المتعلقة  
 بجزء الصلاة وإتماما بمتعلق بنفس الصلاة كإد  
 ظن أنه يتبين إذا كان نفس الشك إذا كان  
 في وقت الصلاة أو في وقت غير الصلاة

تبرئ من عبادة ما لا يضر ولا ينفع

عمل على الظن ويكون بمنزلة الشك وأما البحث في  
أحوال الشك فهو أن كثير الشك لا عبرة بشك في  
جميع أقسام الشك على الأقوى وصدقه يتبع  
العز في أمّا الشك في التوافل فإن كان في عدد  
الركعات جازاً البناء على الأقل وعلى الأكثر  
الأول أفضل وإن كان في الأجزاء التي بها في محلها  
وبني على فعلها إذا تعداها وأما الشك في غير  
ذلك فينظر البحث فيه في مقامات **الأول** الشك  
في أجزاء الشك كالشك في بعض أجزاء الوضوء  
والحكم فيه أنه إن شك في الأثناء رجح على الشك  
والتي به وأعاد على ما بعده وصح وضوؤه وإن  
شك بعد الفراغ في المكان الذي هو فيه من  
جوفه أو ما سواه من غير أن يكون في غير الشك

العود على الشك وإن تمام ما بعده إن كان بعده شيء  
بشرط أن لا يلزم خلل في بعض شرائط كالموا لاه  
ونحوها وإن كان كثير الشك أو شك بعد فاصلة  
كأنه أو دخل في عمل آخر أو انصرف عن المكان بنى  
على صحة الوضوء ولا حوط جرى الحكم في الفصل  
والتيهم **المقام الثاني** في نفس الشك كما إذا شك في  
أنه توضأ أو لا أو اغتسل أو لا أو لبس في صلواته  
مألاً ينبغي لبسه أو لا أو صلى إلى القبلة أو لا ونحو  
ذلك والحكم في ذلك أن ما حصل الشك بعده مضى  
الوقت فلا اعتبار به وكذا لو شك بعد الصلوة  
في أن الوقت ما أمّا لو شك في أثناء الصلوة فالأقوى  
أنه لا يعتد به في الصلاة على جهة تلك الصلوة  
ويعاد الصلاة في غير ما لا حوط له الصلاة

وأعادتها بوضوء جديد لو شك في أثناءها في  
طهارتها لحدث وأعادتها من رأس لو شك بعد  
الفراغ **الثالث** لو شك في نفس العمل كمن لا يعلم أنه  
صلى أو لا والحكم فيه أنه لا إعادة عليه في الشك  
بعد مضى الوقت ولا حوط لإعادة لمن لم تقض  
إعادته بصدور العلم منه ولو شك مع بقاء  
الوقت وجب عليه فعل الصلوة الشك في أجزاء  
الصلوة متاعدي لركعات ولا يعتد به بعد  
الفراغ من الصلوة أصلاً بقي الوقت ولا نعم  
لو شك في التسليم وهو جالس على هيئة المصلي  
أو به ولو انصرف فلا يبالي وأما الشك قبل  
الفراغ فتشك في شيء مما أتى في محله من  
الركعة أو ما سواه من غير أن يكون في غير الشك

مندوب فإن شك في الهيئة نوى ما لم يكبر للعلم  
أو في تكبير الأحرار كبر ما لم يدخل في التوجه  
والاستعاذه أو الفراق ولو دخل في شيء منها باني  
على الصحة ولو شك في الفرائد أو بد لها من التسبيح  
أنى بها إلا إذا كبر للركوع أو للقنوت أو قنت أو  
ركع ولو شك في الفاتحة أو أبعاضها حتى دخل  
في السجدة فلا حوط لإعادة وكذا لو شك في أية  
تعد ما دخل في أية أخرى أعاد على السابقه و  
فري بعد ما الأحقه احتياطاً ولو شك في الركوع  
كلمة إذا دخل في السجود ولو شك في السجود سجدة  
إذا دخل في التشهد أو القيام ولو أخذ فيها  
لا حوط المعنى إعادة الصلوة كالموا في الركوع  
وهو لا يحوي إلى السجود وكذا لو شك في التشهد

والتسبيح أو الشك بعد ذلك في بعض الأجزاء  
كالاستعاذه والقنوت ونحوها

ثم تدل مع القيام والاعتدال فيه على وجهه و  
هكذا لا فرق بين ما يكون في الركعتين الأولىين  
أو غيرهما ولا بين الأركان أو غيرها واحكم  
الشك في المندوبات يجري بهذا النحو ولو اتى  
بالمشكوك به وهو في محله ثم ذكر فعله فان لم  
يكن ركناً فلا بأس وان كان ما يبطل زيادته  
عدلاً وسهواً بطلت صلاته وكلماته على  
المشكوك اتى به وما بعده ليحصل الترتيب  
لوشك وهو في فعله انه هل شك في بعض الأفعال  
المتقدمة عليه سابقاً أو لا فلا يزال كما  
لوشك في انه سمى كذلك أو لا **الثالث** في الشك  
في الركعات وهو في الركعة الأولى والثانية  
فما في شك في الركعة الأولى والثانية

الثنتين والثلاثة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة  
فانه ينبغي على الثلاثة ويأتى بالاربعه شتم  
يحتاجا بركعة من قيام أو ركعتين من  
جلوس والاول احوط **ثانيها** الشك بين الثلاثة  
والاربع في اى محل كان ينبغي على الاربع  
يحتاجا بركعة من قيام أو ركعتين من  
جلوس كالسابقة **ثالثها** الشك بين الثنتين  
والاربع بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة  
ينبغي على الاربع ويحتاجا بركعة من قيام **الرابع**  
الشك بين الثنتين والثلاثة والاربع بعد  
رفع الرأس من السجدة الأخيرة وينبغي على الاربع  
ويحتاجا بركعة من قيام أو ركعتين من  
جلوس **الخامس** الشك بين الاربع والخمس

يصح فيه صورتان **أحدهما** اذا شك حال القيام فا  
نه يهدم ويحس ويرجع شكاً الى ما بين الثلاثة  
والاربع ويحتاجا بركعة من قيام أو ركعتين من  
جلوس كما مر ويجوز للتموه عن القيام احتياطاً **ثانيها**  
ان شك بعد رفع رأسه من السجدة الأخيرة فينبى  
على التوجه ويجوز سجدة التمه **سادسها** الشك بين  
الثلاثة والخمس حال القيام فهدم ويرجع شكاً  
الى الشك بين الثنتين والاربع ويأتى بركعتي الا  
حتياط من قبله كما مر ويجوز سجدة التمه  
لزيادته احتياطاً **سابعها** الشك بين الثلاثة  
والاربع والخمس حال القيام فانه يهدم ويرجع  
شكاً الى الشك بين الثنتين والاربع ويأتى بركعتي الا  
حتياط من قبله كما مر ويجوز سجدة التمه

كما مر ويجوز سجدة التمه لزيادته احتياطاً  
**ثامنها** الشك بين الخمس والست وهو قائم فهدم  
ويرجع شكاً الى ما بين الاربع والخمس ويجوز للتموه  
عن القيام فيكون عليه سجدة التمه وهو يبطل  
ما عدى ذلك من الشكوك بل الاخطا الامتار  
ولا عاده فيما عدى الشكوك الاربع الاول كما  
ان الاخطا الامتار ولا عاده في جميع صور  
الشك بين الاربع والخمس وان اردت التفصيل  
فاعلم ان الشك في عدداً الركعات في الساتية كصلوات  
الضحى والسفر والجمعة والثلاثة كالغروب مبطل  
في جميع اقسامه وكذا الشك بين الواحد من  
الركعات فيكون عليه سجدة التمه اذا دخلت في  
الركعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة



من جنس ما يصل في فيه ففسد لا الشك في التذكية  
مع الاخذ من يد المسلمين او موقمهم ممن لا يعرف  
حاله او رضاهم مع ظهور ما رأت الاستعمال او  
الاتفاق عليه ولو قامت البيته او شتم العبد  
الواحد او لغير صاحب اليد عن قابليته للصلاة  
حتى به والا حوط تجنب ما يؤخذ من يد المسلمين  
للسجدة على الجود المنة **القائم** في صلاة الاختياط  
وقى واجبة كما في كيفية ان ينوي هاتين  
الركعتين اخيا طاعا لعله نقص قرية الى الله تعالى  
ولا يشترط فيها اللفظ ولا تصور ولا يلزم نية  
وجوب ولا غيرهما كما مر ثم تكبر تكبيرة الاحرام  
على نحو تكبيرة الصلوة في كل ركعة واحدة استرا  
فقد روي في شمس عن النبي صلى الله عليه وسلم

او

وله الجهر في البسملة والا حوط الترتيب ثم يتم الصلوة  
ويتشهد ويسلم على نحو ما يصل في النافلة وان  
كان من جلوس صلاتها كما يصل في النافلة من  
جلوس وان كانت الركعة من قيام ان يها مفردة  
كمفردة الوتر بالحد وحدها ستر كذلك ويركع و  
يسجد على نحو ما يصنع في مفردة الوتر الا انه  
يقصر على الحد وحدها ستر كما مر وهي صلاة لكنها  
ليس فيها اذان ولا اقامة ولا قنوت ويجري عليها  
احكام الصلوة من الشرائط والموانع **المفاتيح** في  
الاجزاء والمنسبة وانما يقضى منها التشهد  
والوفات بتمامه والا حوط تجري الحكم في بعضها  
فصل في ما يتعلق بالصلوة وكذا الترددون  
فيها وكيفية ما يتعلق بها من الشرائط

التشهد المنسب قرية الى الله تعالى وقد مر الكلام  
في النية ثم يسجد السجدة ويذكر فيها الذكر المعروف  
او يتشهد التشهد على نحو التشهد المعروف ثم  
يسجد بعد السجدة ويشترط فيها جميع ما يشترط  
في الصلوة وبطلانها بجميع ما يبطل الصلوة فلا بد من  
جميع تلك الشرائط وفقد هاتيك الموانع **المفاتيح**  
في سجود التماس ويزوم على من سجد السجدة او التشهد  
ان يفعلها بعد الصلوة ويسجد بعد السجدة التماس  
وكذا يجبان في الكلام ومنه زيادت السلام وفي  
الشك بين الاربع والخمس وفي زيادة القيام موضع  
العود او العود موضع القيام يمين او لا يلزم في  
غيرها والا حوط الا ان لا يشترط في السجدة ان يكون  
في سجدة واحدة ان يسجد تسليما بعد السجدة

نبرة

زيادت او نقص على نحو ما وقع قرية الى الله ثم يسجد  
بغير تكبيرة ولا قرأتها انما يجزئ ما يلزم في سجود  
الصلوة تاركاً ما يجزئ ما يجب تركه فيه ولا نقلوا  
الا في الذكر في السجود فانه يقول بسم الله وبالله وصلى  
الله على محمد وآل محمد ويقول بسم الله وبالله اللهم  
صلى على محمد وآل محمد ويقول بسم الله وبالله والسلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله او يقول بسم الله وبالله  
والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته و  
الا في التشهد فانه ينبغي هنا تخفيف التشهد كما  
يقصر في تشهدهما على قول الله ان لا اله الا  
الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده و  
رسوله اللهم صل على محمد وآل محمد ويقول  
شهد لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله

والأحوط أن يضيف إلى ذلك الصلوة على النبي  
ويجب فيه السلام مقتصرًا على السلام عليكم و  
رحمة الله وبركاته أو جامعًا بينهما وبين السلام  
عليكما وعلى عبد الله الصالحين على نحو ما سبق  
**للقام العاشر** في أحكام ما يتبع الصلوة من الأجزاء  
المنسية والزكوات الاحتياطية وسجود التلوة  
التمهيد والكلام فيه في أربع مقامات **الاولى** في  
أجزاء المنسية ويجب فعلها بعد الصلوة فلا فصل  
وتؤخر التعقيب عنها لتأخر المستحبات التي بعد  
بعدها التسليم حتى التكبير ولو أتى بشئ مخل بالأجزاء  
إذ أنه إن كان عن عمد أعاد وإن كان عن نسيان  
فإن كان من سبيل فعله فلا يكره **والثانية** في  
الزكوات الباطنية والاحتياطية ولو أتى بها

بموجبها ويشترط فيها شرائط الصلوة وينافيها ما  
فيانها فيكون حاله في السجود والتشهد المقصدين  
كحالهما فيهما في إنشاء الصلوة ولو أخر أو أتى بالمخل  
فالأحوط الاتيان بهما ثم إعادة الصلوة ولو تعدد  
منسياتها كان نسي سجدة من الركعة الأولى  
وأخرى من الثانية أتى بهما واحدة بعد واحدة  
ولا يشترط التعيين ولو فات تشهد وسجود أو حض  
المتقدم وقدمه وأخر المتأخر ولو نسي سجدة من  
الأولى والتشهد وقضى السجود أو لا ثم التشهد بعد  
مرعات للترتيب والحاصل لا بد من المحافظة على  
الترتيب عليهما ولو شكت في السابق واللاحق  
ففيهما فليأخذ بالسابق وجه قوي والأحوط  
أن يتقدم كل منهما على الآخر في كل حال مع الاعتناء

على الأقوى والأحوط  
التعيين ٣

ولو بين على سبق سابق فقدمه ثم لاحقًا أو بما  
لعكس صح على الأصح والأحوط أعادتهما **الثالثة** في  
في الزكوات الاحتياطية ويجب فعلها بعد  
الصلوة بغير فصل كما في الأجزاء المنسية فلو فصل  
بما يفسد عمداً متعمداً أو بما يفسد عمداً متعمداً أو بما  
فالأحوط الإعادة بعد الاحتياط ولو فعل ما يجب  
السجود في الصلوة فالأحوط الاتيان بهما ثم السجود  
للتهموه الإعادة ولو لم يركعتان من جلوس  
وتركعتان من قيام فالأولى تقديم الركعتين من  
قيام على الركعتين الأخيرتين **للقام الثالث** في سجود  
التمهيد ويجب فعلها بعد الصلوة بغير فصل  
خفيفاً على التكبير بعد التسليم ولو فصل  
بينهما أمكن الصلوة في الأولى ولو فصل

لم يفسد صلواته وباتى بهما بعد ذلك والأحوط  
الإعادة وأسباب السجود إذا اختلفت فلا ريب  
في تعدده بتعدد ما كما إذا زاد قياماً وكلاماً أو  
سلاماً فإنه يسجد ثلاث سجودات لكل واحد منهما  
يسجدتان وإذا التحدث كما إذا تكلم مرات أو سلم  
مرات لزمه التعدد على الظاهر وتعد السبب  
مع اختلاف المحل وأصح وأما إذا حصل كلام كثير  
في محل واحد فان حصل بين إبعاضه فواصل  
بحيث يصير كلاماً مختلفاً قوي التعدد وإن كان  
مقتصلاً فهو كلام واحد له سجود واحد وأما  
التسليم فإن يعيد حيث يكرر وأصح وبدون  
التكرار تحته فثلاث سجودات واحد لقوله  
السلام على النبي وآله

عليها والثالث لقوله السلام عليكم وكفاية التجدي  
عن الجميع مع حصولها في محل واحد وفق بالضوء  
ثم يجب الترتيب بين التجديرات على نحو ترتيب  
الاسباب فيقدم ما سببه مقدمه ويؤخر ما سببه  
مؤخره فالسبب الحاصل في الركعة الاولى سجود  
مقدم على سجود ما حصل في الركعة الثانية  
هكذا ولو نسي سجودا ولاولى ان يقدم ما سببه  
على ما سببه الزيادة **للقام الرابع** في الاحكام المشتركة  
بينها وهي امور **احدها** لو جامع بعضها بعضا فقد  
الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية على سجود  
السهو وان تقدم سببه على محل الاجزاء وفي  
لزم تقديم الاجزاء المنسية على الاحتياطيات  
حيثما لم يمتنع من تقدم الاحتياطيات

اجزاء

الاجزاء المنسية او سجود التماس عند ان لا  
سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعله وعلوته  
صححة وان تبين ذلك في اثناء فعل الجهر المنسية  
او في اثناء السجودين قطعها واما في الركعات لا  
احتياطية فان تبين النقص في الاثناء فالظاهر الصحة  
واتمام الاحتياط سوى كان موافقا لوتين  
له نقص ركعة وقد كان داخل في ركعة قيام  
او ركعتين جالوس وقد دخل في ركعتي قيام او مخالفا  
بمثلة الموافق اذا كان النقص ركعة وقد دخل  
في ركعتي جالوس لان الركعتين بركة واما لو دخل  
في ركعتي قيام فظهر له نقص الواحدة فان كان دخل  
في ركعة الثانية لم يكن بالسلام على الاولى  
السلام على الاولى

ان كان باقيا في الركعة الاولى بنى على الاكتفاء  
بها وان سلم ولو ظهر له نقص الاثنتين وقد  
دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثانية وسلم ولو كان  
دخل في ركعتي جالوس انما واني بركعة من قيام تحرر  
وفيها شك والاحوط في مثل هذه الضوابط  
منه الاعمال واعادت الضلوة من اس ولو ظهر  
له مقدار النقص بعد عمل الاحتياط فان كان موافقا  
فلا يبحث كما اذا شك بين الثنتين والثلاثة ولا يبر  
وان بالاحتياط وذكر انما اثنتان بعد ان صلا  
ركعتي قيام فقط او شك بين الثنتين او الثلاثة  
فذكر انما اثنتان بعد ان صلا ركعة قيام فقط  
ان كان مخالفا كما اذا ذكر في الركعة الثانية بعد  
تسليم جالوس في ركعتي التماس

بعد ركعتي القيام قبل ركعتي الجالوس والقول بالصحة  
واتمام الاحتياط لا يخلو من قوة ولا حوط فعل  
ذلك ولا عاده ولو انكشف له الحال بعد فعلها  
وكان المقدم هو الموافق كما اذا كان مقدما ركعتي  
الجالوس فظهر نقص الواحدة او ركعتي القيام فظهر  
نقص لثنتين صحح ولو انعكس الحال فالاحوط الا  
عادة وان تبين عدم النقص بعد الاثنتين بالركعة  
كانت نفلا يثاب عليها وفي اثنائها يعدل الى  
التفل في وجهه قوي **ثالثا** ما يندم من انه يشترط  
في جميعها شرائط الضلوة ويجب ترك مؤنعتها  
على نحو ما فصل سابقا **رابعا** لو حصل في سببها  
في الحال بان يتذكر بان يتركه وان تعدى الحال  
في حاله

على الصغير لكن يستحب تفريقه على العبادات مطلقاً  
من الصلوة وغيرها اداؤها وقضائها وفرائضها و  
نوافلها وشروطها واحكامها وعلى كل عبادة اذا  
كان مميزاً ويختلف التميز باختلاف الصبيان في  
الاذهان وعبادتهم شرعية يشأون عليها ويجب  
على الولي منعهم عن كل ما يترتب عليه الاضرار  
بهم او بالحاق ولا يحوط منعهم عن المحرمات كلبس  
الخمر والذهب من كتابه القرآن مع الحديث  
واللبس في المساجد مع الجنازة وغير ذلك وليس  
ذلك بواجب كذا الا قضاء على الجنون والحائض  
والنفساء والكافر الاصلح دون المرد اذا استقر  
هذا الاصلح فيما لو وقف فلو وقف من الوقت  
مقتضى العبادات عليه فلا يشترط في ذلك

ولو وسع مع الطهارة صلاة واحدة وجبت دون  
الآخرى فان وسعت العصر فقط لم يجب فضله  
الظهر ولو مضى من الوقت مقدار ربع الطهارة  
والظهر فقط ولم يصل وجب قضاء الظهر فقط  
اما لو وسع الوقت مقدار الطهارة وركعة فقط فان  
كانت الاولى فلا قضاء وان كانت الثانية كما لو ادركت  
من العصر ركعة بعد الطهارة فعليه الاتيان با  
لركعة وانما الصلوة وينوي في ذلك القرية المطلقة  
دون القضاء والاداء ولو نوى الاداء فلا بأس ويجب  
على من اخل بالصلوة عمداً او سهواً والتقصير او غير  
ذلك من الاعمال في فاقد الطهورين والنجس  
على من اخل بالصلوة او في فاقد الطهورين او في ذلك  
والصلوة عليه السلام في ذلك

التنهار وليلتزمه في الثمار والليل مرتباً للتحقق على  
التابع فلو قدم الاحق على السابق وجبة الاعادة  
علماً بالحكم او جهلاً به ومع التبيان ان ذكر بعد  
تمام الصلوة مضت صلواته ولا اعادة وان ذكر  
في الاثناء فالاحوط العدول الى السابق هذه بالنسبة  
الى القضاء عن صلواته وانما في النيابة فالظاهر  
عدم لزوم الترتيب ويجب على اكبر الولد المذكور  
ان يقضي عن ابيه ما فات منه صوم او صلوات  
من غير تقصير ولا حوط ان يقضي عن ما فات تقصير  
وغيره وان يقضي عن امه ايضاً ولا حوط قضاء الوفاة  
اولاً وان لم يكن ولداً ويجوز النيابة الزوج عن  
الزوجة والعكس من جهة الزوجين ولو انفك  
كان المني عنده

ولو كان المنوب عنه رجلاً ومن فاته قريضة غير  
معينة من الصلوات الخمس قضائاً في ارض ثلاثه  
وقائماً بنويهما مغرباً وصباحاً ويجزم فيها في الفرائض  
ومما عتبه وينوي عمداً في ذمته في علم الله ويختبر  
فيها بالجهل والاختلاف وعلى الاولى اعتبار احوال  
الاكثر فيرجح الاختلاف حين يكون الاشتباه بين  
صلوات العشاء والظهرين معاً ويقضي من فاته  
الصلوة في الحضر تماماً ولو في السفر ومن فاته في السفر  
قصرًا ولو في الحضر والاحوط الاتيان بالقضاء فوراً  
وقد لا اشتغال عند بقرضة وسعة وكفاً له و  
يقضي النوافل المنيابة بعد مضى وقته ويستحب  
الركعة التي تصدق عن كل ركعة من ركعاته من طعام  
او غيره

نوافل التهان مثلها وتارك الصلوة يعز رقره على  
تركها فان تركها ثانية عز رخرى فان تركها ثالثه  
قتل ولا حوط القتل في الزاوية هذا في غير المسجل  
تركها والمسجل تركها كافراً **للقصد الحرام عشر** في صلوة  
الآيات تجب صلوات الآيات عند كسوف الشمس  
وخسوف القمر والزلازل والريح الصفراء والريح السوداء  
وجميع الآيات السماوية والخوف والمدار على الخوف  
عند عامة الناس لأعلى النفوس التي يسرع اليها  
الانفعال لأعلى القلوب التي لا تنفعل لحظاتهم  
الشائد والأموال وقت صلوات الكسوف  
الخسوف من الابتداء إلى الاختفاء في الانجلاء والاختفاء  
منه بقله حتى يختفي في الانجلاء الاثنان هما  
فيمتد بينهما على الخوف والافتقار إلى الله تعالى

مكرر

الصلوة ولا حوط فيما عدى الكسوفين الاثنان  
بهما وان لم يتسع الوقت وتقضى الصلوة في جميعها  
مع العلم والتفريط ولو مع حمل الحكم ولا حوط  
قضاء الناس ولا يجب مدونه في الكسوفين  
اذا خرقا القرص فانما يجب القضاء مطلقاً و  
يعلم حد وشفاها ما بالمشاهدة او بالشياخ او بما  
يخبر المفيد للعلم او بشهادت العدلين والعدل  
الواحد في وجه قوي ويجب على الناس تعلمها  
عياناً وتعليمها كفاية ولو حدثت إحدى الآيات  
في وقت فريض يومية فان كان وقتها مؤمراً  
تخير في تقديمها أو تأخيرها وان كان الأولى تقديم  
الصلوة وان كان تأخيرها فمقتضى ان يأتى بالبريد و  
على المصلي ان يأتى بالبريد و

الآخرى موثقة وجب تقديم المضيق ويشترط  
فيها ما يشترط في الصلوة اليومية ويستحب انهما  
ما دامت الآية باقية ويستحب الاثنان بها جماعة  
ولا بأس بالاثنيان فردياً وصورتها ان ينوبها  
معيناً لها متفرقاً بها إلى الله تعالى مقلداً بالنية  
لتكبير الاحرام على نحو احرام الصلوة ويقر  
بعد التكبير الحمد والأولى باقى بسورة نامة غير  
مبعضه طويلاً كانت او قصيرة ويركع ركوع  
الصلوة اثنان يلزم فيه من الذكر وغيره ثم  
يرفع رأسه منتصباً ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع  
ثم يرفع رأسه منتصباً ويقر نحو ذلك ثم يركع  
ثم يرفع رأسه منتصباً ثم يقرأ نحو ذلك ثم يركع  
ثم يرفع رأسه منتصباً ثم يقرأ نحو ذلك ثم يركع

ثم يركع فاذا اتم الركوع الخامس رفع رأسه منتصباً  
وهو إلى السجود وسجد سجدتين على نحو سجود الصلوة  
ثم يقوم إلى الثانية فيأتي بركوعات خمسة و  
سجدتين على نحو ما مر في الركعة الاولى من  
القراءة والركوع والسجود ولو فرق سورة على بعض  
ركوعات الاولى والثانية اجزء عن العاشرة  
فاذا جلس من السجود الاخير تشهد وسلم على  
نحو ما كان يصنع في الفريضة ويستحب قنوتاً  
خمس يفت قبل ركوع الثانية وقبل ركوع الرابع  
وقبل ركوع السادس وقبل ركوع الثامن وقبل  
ركوع العاشر ويستحب ان يكبر عند رفع رأسه  
من الركوع الثاني والرفع من الخامس والعاشر وقبل  
الركوع التاسع

في قرائته في ركوعه وفي سجوده وفي قنوته وان  
يكون خاشعاً خاضعاً خائفاً وجللاً على افضل  
احوال العبد اذا قام بين يدي مولاه ولو حضر  
وقتها وفقد بعض الشرائط فالحال فيما كان في  
صلاوته الفريضة يصحكم ما عند الضيق والا  
ضطرار ركبا وما شياً وجالسا ومضطجعا و  
عريانا وفي جميع الاحوال انما في الاولى فالاولى  
على نحو ما في الصلوة **الفصل الثاني عشر** في صلوة  
الجماعة ولا تجب الا في صلوة الجمعة والعيد  
في هاتين الظهور والامام ويجوز تركها في غيرها  
الغيبه ولذلك لم تعرض لذكرها ويستحب في  
باقي الفريضة ويجوز صلوة الجماعة في غير  
الاجزاء الفريضة من غير ان يكون في وقتها

الجمعة

اليومين الا يات من عليه صلوة العبد من فلابات  
وبالعكس لا يجوز في التوافل الا في صلوة الاستسقاء  
والغدير على قول والمعيد استنجاء بالخلف المعبد  
كذلك وخلف مصلّي الفرض ويقوى جواز صلوة  
المفترض خلف المعبد وكذلك في صلوة العيدين و  
اقل ما تنفقد به الجماعة اثنان احدهما الامام ونائبه  
الركعة بادراك ركوع الامام من غير فرق بين ادراكه  
قبل الذكر وفي اثنائه او بعد الفراغ منه ولا يحوط  
المحافظة على ادراك الذكر ولو دخل في الركوع شاكاً  
في ادراكه لم يصح ولو خشي رفع الامام ثم سجد  
وكبر مستقبل في موضع ركوعه وقضى في ركوعه  
الحق به ولو لم يكن له الحق في الركوع لم يصح في  
الركعة الاولى من غير ان يكون في وقتها

بعد الركوع وفعل معه في السجود الاول وفي سجود  
الثاني حصل ثواب ركعة واعاد تكبيرة الاحرام  
عند القيام ولو لم يكن معه بعد الترفع من السجود  
الاخير ثم تد معه وادركت الفضيلة ولا تكبير عليه  
بعد القيام ولا تصح مع خائف منع مشاهدة الامام  
اذا كان المأموم رجلاً وان كان امرأة فلا بأس ولا  
باس ما يمنع المشاهدة في بعض احوال الصلوة  
دون بعض ونحو مشاهدة من يشاهد الامام  
من المأمومين عن مشاهدته وجب الظلم  
والغبار لا مانع منه ومن خلف الاصطوانات  
من المأمومين يكفي مشاهدته لمن على جانبه  
منهم ولو حصل في مكان لا يشاهد احد غيره من  
الامام وعندهما من المأمومين ولو كان الامام

عز

محراب بطلت صلوة الصف الذي على جانبيه  
لم يكن منهم احد يشاهد الامام وصحت صلوة  
الصف الذي خلفهم ما لم يبعد عن الامام زائداً  
على الحد وفواصل الصفوف اللاحقة لا تضر لتقدم  
من في الصفوف السابقة عليهم وفواصل الصف  
السابق مغل بصلوة من يبعد عن الامام في الزيادة  
على الحد والفصل بعد التكبير غير مغل فلا يلزم  
البعد عن الامام انتصار تكبيرت القريب اليه  
ولو كانت الفاضلة لا تمنع المشاهدة كما في الشايك  
فلا بأس وان كان لا يحوط الاجتناب ولا يجوز كونه  
الامام اعلى من المأموم الا ان يكون العاقل سراجاً  
او اقل من مقدار شبر ويجوز العكس ولا يكونه بعيد  
الامام عن المأمومين ولو كان الامام

يجوز للمأموم وقدمي الإمام أو أقله من يقدمه  
من الصف أكثر من خطوه قبله الفرج والاحوط  
له ترك القراءة خلف الإمام في جميع الصلوة إذا  
كان الإمام في محل القراءة وإن كانت مستحبة حيث  
يكون في الجهر <sup>للإمام</sup> لا يسمع الله به ويقري المأموم  
إذا تجاوز محل القراءة الإمام كما إذا ذكر في  
الثالث ما والزاوية ونجفت ما لم يفرغ عنه ولو كانت  
الصلوة جهرية ويقوم المأموم بالواجبات ما  
عدي لقراءته فإن الإمام لا يحل عنه سواها  
إذا استيق الإمام على المأموم يعمل في به وحقة  
ولو أن الإمام يعمل كالتمتد ونحوه وليس محل  
فعل المأموم استجب للمأموم من أفضله في  
الصلوة

عليه التمسك ويجب متابعة الإمام في الأفعال  
فلا بدخل في الصلوة ولا يركع ولا يسجد ولا يرفع قبله  
ومن ركع أو سجد قبله رفع رأسه إن أمكن بحوقه  
وهو قائم ثم ركع معه أو سجد وكذا إذا رفع رأسه  
قبله أعاد الركوع أو السجود هذا كله مع التسيان و  
ليتم مع العمد والاحوط أن لا يتقدم في الأقوال  
الواجبة وإذا لم يسمع عمل على ظنه فإن ظن أن  
الإمام قرأ شيئاً تبعه ولو دخل المأموم في نافلة  
فدخل الإمام والخبر وخاف أن يطلع فوافى ركعه  
قطعا ولو كان دلخا في فرضه عدل إلى النافلة  
فوعى أمكان العدول ولو تعدى محل العدول إليها  
وأعادها جماعة لم يشترط عدل الإمام ظاهر إفادة  
في التمسك

ظن العدالة وظن الخلاف في إنشاء الصلوة عدل  
إلى الأفراد ولو ظهر بعد الفراغ مضت ولا عاقبة  
عليه وتعرف العدالة باجتناب الذنوب العظام  
في نظر الشارع والأضرار على الصغار ولو قلب بعد  
المعصية وظهور منه صدق التوبة عادت عديته  
ويشترط صحة صلوات الإمام ظاهر إقامه علم بقساها  
أما لانه لا يحسن القراءة أو دخل بعض الشرط لم يحجر  
الصلوة خلفه ولو تبين فساد صلواته بترك  
الطهارة أو غيرها من الشرائط مثلاً فإن كان قبل  
الفراغ عدل إلى الأفراد وإن علم بعد مضت صلواته  
ولا إعادة عليه ولو كان لا يحسن القراءة لا يفتي  
في لسانه أو مانع لا يكره دفعه بخلاف الصحيح وغيره  
الإمام

ويجب على المأموم تعديله الإمام وتنبه به إذا صدق  
منه غلط أو سهو فإن لم ينبهه وكان تركه مفسد  
كالركن مثلاً بطلت صلواته وصالوة المأموم  
إن لم يفرغ عنه وفي غيره يصح والاحوط للمأموم  
أعادتها لا سيما لو كان الخطأ في القراءة وكان  
مقتضراً في التنبيه وليستحب أن يقف المأموم  
عن عيب الإمام إن كان واحداً وخلفه إن كانوا  
أكثر وكان أمراً ولو أمثال مرارته وو  
فقد بين النساء غير بارزة منهن ولا يجوز تقديم  
المأموم على الإمام بالعقب ولا عقب بالتراس ولا  
أن تمار المراءاة الرجال ولا القاعد القائمين ولحل  
من الإمام والمأموم حكم نفسه مع الشك و  
الصلوات

القاطب ولو اتفق فيه ان كل منهما يلزمه من  
 ركعات الاختياط ولو تخالفوا في فضل  
 ما عليه الاخر اخذ باليقين وانصرف ولو اختلف  
 المأموم اخذ الامام بالراجح ومع عدم الترجيح  
 رجح حكمه الى الشك ويجب حدة الامام فلا  
 ياتهم للمتعذر وتعيينه بالاسم والوصف والاشارة  
 ولو بالقلب ولو اشار الى شخص زعم انه زيد  
 فبات عمرا فلا بأس ويكفي التعيين ان ينوي هذه  
 المتعة ومع العلم بعد الله فلا يجوز ان يحول احد  
 المأمومين ولا غيره اماما الا بعد اذنته صلوات  
 الامام ويجوز للمأموم العذر قبل الانفراد  
 يتم صلواته لنفسه ان شاء الله ولو اخطأ في الاخطاء  
 في الصلاة مع الكبر **باب الثاني**

في

المسافر يجب في السفر ترك الركعتين الاخيرتين من  
 الرباعيات بشرط **اقلها** المسافر وهو عابر عن  
 ثمانية فراسخ او اربعة ذهابا وارجعا يابا سوى  
 رجوع في يومه او لا ولو نذر في اقل من اربعة فراسخ  
 حتى قطع ثمانية او اكثر لم يكن قاطعا للمسافة  
 ولو ذهب فرسخين ورجع ستا في طريق اخر او با  
 لعكس قوي عدم اعتبارها والاخطا الجمع ومبدأ  
 الاختساب من سور البلدة ومنتهى البيوت في  
 صغار البلدان ومن وسط انشها واما الكبار فالحالفة  
 للعادة فالمدار فيها على منتهى المحلة وبها هل  
 للمسافر يتم والفرسخ ثلثة اياميال والميل اربعة  
 الاف ذراع يدع عن هذا المتوسط والمسافة  
 في السفر في كل يوم او ليلتين او ثلثين

لم يكن مسافة ولو كان طريقا يبلغ احدها مسافة  
 دون الاخر اعتبر باليسا كما فان بلغ الحد قصر والا فلا  
**ثاني** ان يوجه الى مقصد معلوم من هاهنا على  
 وجهه ولو طبع عبدا ابقاؤه ضالاه او ضياعا ليلغا  
 لا يعرف في اي مكانه ذلك لا يكون عليه تقصير ولو  
 بلغ الصين لانه لم يعين منتهى سفره ويتعين  
 عليه القصر حيث يعين في الاشياء مقصدا يبلغ  
 المسافر وفي حال جوعه يقصر ايام مع بلوغ ذلك  
**ثالث** ابقاء القصد ولو عدل في الاشياء قبل ان يبلغ  
 اقل المسافة كارجع فراسخ عاد الى التمام ومضت  
 صلواته الواقعة قصر فكذلك لو نذر في الاشياء جوي  
 عليه الحكم المذكور منه منظر الرفع في الاشياء  
 قبل ان يبلغ المسافة ولو اخطأ في القصد لم يضر

فهر

قصر ولو نذر دائم فان رجح الى غير السفر قصر بعد  
 القرب في الارض من دون اعتبار محل الترخص  
 على الاقوى والشايع كالمرثية والعبد والخادم و  
 نحوهم حكم المتبوع مع لزومه صحبت فان علم قصد  
 متبوعه تعين قصده وحكمه بان جعل ذلك  
 بني على التمام لعدم قصد المسافر ولو علم قصد  
 متبوعه ونذر في اشياء يصحده معه او لا لم يكن  
 قاصدا للمسافة ويكون كطالبا لابق والمجبور  
 على السفر ان علم غاية الجبر عرف الحكم بينا ونها  
 للمسافر وعدمه كما وان لم يعلم متى يترك له في  
 الرجوع كان كطالبا لابق **باب الثالث** في  
 السفر في كل يوم او ليلتين او ثلثين  
 في السفر في كل يوم او ليلتين او ثلثين

اذن الموزن لو وقف على سور البلد فشكل جد  
بانها المتوسطة ويعتبر المعنى في صوت الموزن  
وبمعالم السماع والتفريع موقوفه ونظر النظر الى  
الجد بران وقوسطى في العلو والهبوط واستواء الارض  
الى غير ذلك والحاصل المدار على انه يسمع اذا  
سماعا معنادا ويرى الجد بران كذلك في  
لو كان بالغاذات الحد كان مأمويا بالانتماء  
كذا مع الاستشهاد في ما وقع الحد المعاد **سأيت** كون  
السمير سائغا فلا يقصر الخاص بنفسه فيكون كما  
لا يبق والتأثير المقصود كالفائدة الى جهة  
محرمه كقطع الطريق او جهة الظالم ليتم وصل  
الى المظالم وقطع الطريق مع قطع الشك والظهور  
الذي وجد في حد التوقيل والظهور

في سفر الزففة ولو ركب ذابته معصوفة ولو ان نخل  
او على رطل او وطاة معصوبين او كان مستحي  
لشيء معصوب او ترك امرأ واجبا كقضاء الدين  
ولفظة الزففة مخذلات فلا قرب القصر والاحوط  
الجمع **سأيت** ان لا يقيم عشرة ايام في بلدة واحدة او  
محله واحد والمدار في البلاد الكبيرة والخارجة  
للعادة على الحلة وبلاد التجف ومسجد الكوفة محلك  
ولكن البلاد الكاظمية وبغداد والعتبة والمكان  
دور اليمامة فلا يصح تبنيها في ميوت الا على ما لم  
تصلح لنفسه به بعد الرجوع الى عشرة ايام  
لو تمت شرائطها فاقامها فاقامها فاقامها ولو نوى  
الاقامة في بلد او المناء فاقامها فاقامها فاقامها  
فاقامها فاقامها فاقامها فاقامها فاقامها فاقامها

المسافر في كل واحد على خذ ولا بد من عشرة ايام تمامه  
منها ليدفع الى الدنيا ولا يعذر اليوم المتكسر منها  
لأنه في صورت الشافعي الا حوط الجمع ولو عدل عن  
الاقامة في اثنائها او تردد فان كان حثلي فريضة  
تماما ولو سلكا بقي على التمام والدخل في ركوع  
الثالثة في حكم من اتم الفريضة في وجه قوي ولا  
يلحق فيها التوافل والضياع ويقطع حكم الشك  
بالتردد ثلاثين يوما في محل واحد على نحو ما  
متر وبالمعصية في نفس السفر او غايته فيبقى  
على التمام حتى يقصد حمله على نحو ما يعبر  
في الخارج عن المصلحة والاحوط الجمع بين القصر  
ولا تمام اقل يقصد حمله على نحو ما يعبر  
في الخارج عن المصلحة والاحوط الجمع بين القصر

يخرج الى ما دون المسافة اتم في الذهاب ونفس  
المقصد ناويا للرجوع او متردد في ناويا للاقامة  
بعد الرجوع او بعد دمه او متردد في ناويا للاقامة  
الرجوع ومحل الاقامة مع نية الاقامة او نية  
عدمها او التردد فيها والاحوط في القصرين الاخيرين  
الجمع بين القصر والتمام **فلم** ان لا يقطع سفره  
بالورود الى وطنه ومسكنه فلو وصل اليه يقطع  
حكم سفره ولا فرق بين ما كان له فيه منزل او لا  
وما كان له فيه بيت او لا ولو كان ذا وطنين  
يقسم السنة بينهما تقريبا نصفين اتم في كل  
منهما ولو عدل الى وطنه الى غير ذلك لم يكن  
سفره الا في منزله اقام فيه سنة اشهر ولو مترقا  
فقط في السفر والاحوط الجمع بين القصر

وان كان الاقوى لقصر ويقيم في الوطن الجديد  
 يجره اليه في وجه قوت وان كان الاحوط اعتقل  
 اقامته فيه يستأثر فان لم يكن ذلك ولو  
 متفرقا فاحوط الجميع وطن الاعراب يمتنع ان  
 كانوا من اهل الرحيل ومكانهم الخاض ان لم  
 يكن لهم عنه رحيل ومساقتهم تعتبر من عند  
 البيوت **السنة** ان لا يكون السفر عمله كالكماري  
 والملاح والساعي وصاحب البئادر والشحاني  
 وامراء الفلاحين وجميع من عملهم السفر وينقطع  
 حكم التمام مع اقامته عشرة ايام في منزله  
 منوية او غير منوية او في غير منزله مع نيته  
 ويرجع الى التمام في سفره الشافعي على الاقوى و  
 الاحوط الجميع في حال السفر الى الشام في الشتاء ولو

اقام عشرة ايام بعد التردد ثلثين يوما فلا ينقطع حكمه  
 ولا حوط الجميع في السفر الاقوى والثانية **عاشرها**  
 وهو شرط وجوب القصر ان لا يكون في المواطن  
 الاربع مسجد الحرام ومسجد النبي م ومسجد الكوفة  
 وحاشا الحسين ع فلو كان في احد ما فخير بين القصر  
 والامام والامام افضل ويقتصر على المسجدين  
 الاخيرين دون الزبادين والاقوى الحاق السطوح  
 والمواضع المنخفضة من المساجد بالمساجد وفي  
 الحارث الداخله في الجدران اشكال وكذا لا  
 تسكن لو دخل بعض المصلي في المسجد وخرج  
 فبعض ولا حوط القصر حيث شد ونفى بالحاشا ما  
 ظاهري على بعض الظن الشريف ولا حوط الاقتصار  
 على ما ذكره الشارح ان كان من الاقوى على سنة

وعشرين ذراعا بغير راع اليد ولا حوط في الجميع  
 القصر ثم المدار بالقصر على وقت فعله لا على  
 وقت الوجوب فمن دخل عليه الوقت في بلد و  
 سافر حتى خرج عن محل الترخص قصر ومن دخل  
 عليه الوقت في السفر ثم دخل منزله او محل اقامته  
 عشرا ايام قبل الصلوة صلى تماما او ما القضاة  
 فيتبع الاداء فافان حضرك يصلي تماما ولو  
 في السفر ومافان سفر يصلي قصرا ولو في الحضر  
 ومن اتهم جاهلا باصل مشكلة القصر صححت  
 صلاته ومن جهل الخصوصيات بحكم اقامته  
 والتردد فمن عم اقامة الخمس مثلا او التردد  
 في عشرين يوما موجب للامام فاتم لنزول الاعانة  
 والقضاء على نحو المتفق ومن قصر في الحضر

وقضى بطلان من اتهم في السفر ناسيا اعاد في الوقت  
 الاقوى خالجه وان اتهم مسافرا بخاض او بالعكس  
 اصحيا في الاولتين والوقت في الاخيرتين ويجب  
 الجبر عقيب كل مقصود على استحبابه بعد كل  
 فريضة يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 والله اكبر ثلاثين مرة قبل التسليم او بعده والله ولي  
 التوفيق والحمد لله رب العالمين تمت بعون الله عز وجل  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢





خطی اهدا